

فصل

إذا عرف هذا ، فنقول : الصواب في قصة آدم وموسى ، أن موسى لم يلم آدم إلا من جهة المصيبة التي أصابته وذريته بما فعل ، لا لأجل أن تارك الأمر مذنب عاص ؛ ولهذا قال : لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة؟ لم يقل : لماذا خالفت الأمر؟ ولماذا عصيت؟ والناس مأمورون عند المصائب التي تصيبهم بأفعال الناس أو بغير أفعالهم بالتسليم للقدر ، وشهود الربوبية ، كما قال تعالى : ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِن بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ ﴾ [التغابن : ١١] . قال ابن مسعود أو غيره : هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم ، وفي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ : « احرص على ما ينفعك ، واستعن بالله ولا تعجزن ، وإن أصابك شيء فلا تقل : لو أني فعلت ، لكان كذا وكذا ، ولكن قل : قدر الله وما شاء فعل ، فإن لو تفتح عمل الشيطان »^(١) .

٨/٣٢٠

فأمره بالحرص على ما ينفعه وهو طاعة الله ورسوله ، فليس للعباد أنفع من طاعة الله ورسوله ، وأمره إذا أصابته مصيبة مقدرة ألا ينظر إلى القدر ولا يتحسر بتقدير لا يفيد ، ويقول : قدر الله وما شاء فعل ، ولا يقول : لو أني فعلت لكان كذا ، فيقدر ما لم يقع ، يتمني أن لو كان وقع ؛ فإن ذلك إنما يورث حسرة وحزنًا لا يفيد ، والتسليم للقدر هو الذي ينفعه ، كما قال بعضهم : الأمر أمران : أمر فيه حيلة فلا تعجز عنه ، وأمر لا حيلة فيه فلا تجزع منه .

وما زال أئمة الهدى من الشيوخ وغيرهم يوصون الإنسان بأن يفعل المأمور ويترك المحذور ، ويصبر على المقدور ، وإن كانت تلك المصيبة بسبب فعل آدمي .

فلو أن رجلاً أنفق ماله في المعاصي حتى مات ، ولم يخلف لولده مالا ، أو ظلم الناس بظلم صاروا لأجله يبغضون أولاده ، ويحرمونهم ما يعطونه لأمثالهم ، لكان هذا مصيبة في حق الأولاد حصلت بسبب فعل الأب ، فإذا قال أحدهم لأبيه : أنت فعلت بنا هذا ، قيل للابن : هذا كان مقدورًا / عليكم ، وأنتم مأمورون بالصبر على ما يصيبكم ، والأب عاص لله فيما فعله من الظلم والتبذير ، ملوم علي ذلك ، لا يرتفع عنه ذم الله وعقابه بالقدر السابق ، فإن كان الأب قد تاب توبة نصوحًا وتاب الله عليه وغفر له ، لم

٨/٣٢١

(١) مسلم في القدر (٢٦٦٤ / ٣٤) .

يجز ذمه ولا لومه بحال، لا من جهة حق الله، فإن الله قد غفر له، ولا من جهة المصيبة التي حصلت لغيره بفعله؛ إذ لم يكن هو ظالماً لأولئك، فإن تلك كانت مقدرة عليهم.

وهذا مثال قصة آدم : فإن آدم لم يظلم أولاده، بل إنما ولدوا بعد هبوطه من الجنة، وإنما هبط آدم وحواء، ولم يكن معهما ولد حتى يقال: إن ذنبهما تعدي إلى ولدهما، ثم بعد هبوطهما إلى الأرض جاءت الأولاد، فلم يكن آدم قد ظلم أولاده ظلماً يستحقون به ملامه، وكونهم صاروا في الدنيا دون الجنة أمر كان مقدراً عليهم لا يستحقون به لوم آدم، وذنب آدم كان قد تاب منه، قال الله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى. ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى﴾ [طه: ١٢١، ١٢٢]، وقال: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]، فلم يبق مستحقاً للذم ولا عقاب.

وموسى كان أعلم من أن يلومه لحق الله على ذنب قد علم أنه تاب منه، فموسى أيضاً قد تاب من ذنب عمله، وقد قال موسى: ﴿أَنْتَ وَلَيْنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وآدم أعلم من أن يحتج بالقدر على أن المذنب لا ملام عليه، فكيف وقد علم أن إبليس لعنه الله بسبب/ذنبه وهو - أيضاً - كان مقدراً عليه، وآدم قد تاب من الذنب واستغفر، فلو كان الاحتجاج بالقدر نافعاً له عند ربه لاحتج ولم يتب ويستغفر.

وقد روى في الإسرائيليات أنه احتج به، وهذا مما لا يصدق به لو كان محتملاً، فكيف إذا خالف أصول الإسلام، بل أصول الشرع والعقل، نعم إن كان ذكر القدر مع التوبة فهذا ممكن، لكن ليس فيما أخبر الله به عن آدم شيء من هذا، ولا يجوز الاحتجاج في الدين بالإسرائيليات إلا ما ثبت نقله بكتاب الله أو سنة رسوله، فإن النبي ﷺ قد قال: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم، ولا تكذبوهم»^(١).

وأيضاً فلو كان الاحتجاج بالقدر نافعاً له فلماذا أخرج من الجنة وأهبط إلى الأرض؟

فإن قيل : وهو قد تاب، فلماذا بعد التوبة أهبط إلى الأرض؟

قيل : التوبة قد يكون من تمامها عمل صالح يعمله فيبتلى بعد التوبة لينظر دوام طاعته، قال الله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٨٩] في الثائب من الردة، وقال في كاتم العلم: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّا فَاوْلَئِكَ

(١) أحمد ٤ / ١٣٦، وابن حبان في موارد الظمان (١١٠)، والسيوطي في الدر المنثور ٥ / ١٤٧ وعزاه إلى عبد الرزاق، وابن جرير، كلهم عن أبي نملة، وضعفه الألباني في ضعيف أبي داود (٣٦٤٤).

أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿البقرة: ١٦٠﴾، وقال: ﴿أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿الأنعام: ٥٤﴾، وقال في القذف: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا/ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿النور: ٥﴾، وقال: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا. وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا ﴿الفرقان: ٧٠، ٧١﴾، وقال: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ﴿طه: ٨٢﴾.

ولما تاب كعب بن مالك وصاحبه، أمر رسول الله ﷺ المسلمين بهجرهم حتى نسائهم ثمانين ليلة، وقال النبي ﷺ في الغامدية لما رجمها: «لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له، وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها لله»^(١). وقد أخبر الله عن توبته على بني إسرائيل حيث قال لهم موسى: ﴿يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ ﴿البقرة: ٥٤﴾.

وإذا كان الله - تعالى - قد يتلى العبد من الحسنات والسيئات، والسراء والضراء بما يحصل معه شكره وصبره، أم كفره وجزعه وطاعته أم معصيته فالتائب أحق بالابتلاء، فأدم أهبط إلى الأرض ابتلاء له، ووقفه الله في هبوطه لطاعته فكان حاله بعد الهبوط، خيراً من حاله قبل الهبوط، وهذا بخلاف ما لو كان الاحتجاج بالقدر نافعاً له، فإنه لا يكون عليه ملام البتة ولا هناك توبة تقتضي أن يتلى صاحبها ببلاء.

وأيضاً فإن الله قد أخبر في كتابه بعقوبات الكفار: مثل قوم/ نوح وهود وصالح وقوم لوط وأصحاب مدين وفرعون وقومه ما يعرف بكل واحدة من هذه الوقائع ألا حجة لأحد في القدر، وأيضاً فقد شرع الله من عقوبة المحاربين من الكفار وأهل القبلة وقتل المرتد وعقوبة الزاني والسارق والشارب ما يبين ذلك.

فصل

فقد تبين أن آدم حج موسى لما قصد موسى أن يلوم من كان سبباً في مصيبتهم، وبهذا جاء الكتاب والسنّة، قال الله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِن بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ ﴿التغابن: ١١﴾، وقال تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴿الحديد: ٢٢﴾.

(١) مسلم في الحدود (١٦٩٥ / ٢٣).

وسواء في ذلك المصائب السمائية، والمصائب التي تحصل بأفعال الآدميين، قال تعالى: ﴿وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا﴾ [المزمل: ١٠]، ﴿وَلَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولًا مِّن قَبْلِكَ فَصَبْرُوا عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا وَأَوْدُوا حَتَّىٰ أَنَاهُم نَصْرُنَا﴾ [الأنعام: ٣٤]، وقال في سورة الطور بعد قوله: ﴿فَذَكَرْ فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ . أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِ رَبِّبِ الْمُنُونِ . قُلْ تَرَبَّصُوا فَإِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُتَرَبِّصِينَ﴾ إلى قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقُولُهُ بَلْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ وإلى قوله: ﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا فَهُمْ مِّن مَّغْرَمٍ مُّقْتُلُونَ . أَمْ عِنْدَهُمُ الْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُمُونَ﴾ ، ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا / وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ﴾ [الطور: ٢٩-٤٨] ، وقال تعالى: في سورة ن: ﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا فَهُمْ مِّن مَّغْرَمٍ مُّقْتُلُونَ . أَمْ عِنْدَهُمُ الْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُمُونَ . فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ الْحُوتِ إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾ [القلم: ٤٦-٤٨].

٨/٣٢٥

وقد قيل في معناه: اصبر لما يحكم به عليك ، وقيل : اصبر على أذاهم لقضاء ربك الذي هو آت ، والأول أصح .

وحكم الله نوعان : خلق ، وأمر .

فالأول: ما يقدره من المصائب .

والثاني: ما يأمر به وينهى عنه، والعبد مأمور بالصبر على هذا وعلى هذا، فعليه أن يصبر لما أمر به، ولما نهى عنه، فيفعل المأمور ، ويترك المحظور ، وعليه أن يصبر لما قدره الله عليه .

وبعض المفسرين يقول : هذه الآية منسوخة بآية السيف، وهذا يتوجه إن كان في الآية النهي عن القتال، فيكون هذا النهي منسوخاً ، ليس جميع أنواع الصبر منسوخة، كيف والآية لم تعرض لذلك هنا لا بنفي ولا إثبات؟! بل الصبر واجب لحكم الله ما زال واجباً، وإذا أمر بالجهاد فعليه أيضاً أن يصبر لحكم الله ، فإنه يبتلى من قتالهم بما هو أعظم من، كلامهم، كما ابتلى به يوم أحد والخندق، وعليه حينئذ أن يصبر ويفعل ما أمر به من الجهاد .

٨/٣٢٦

/والمقصود هنا قوله: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [الطور: ٤٨] ، فإن ما فعلوه من الأذى هو مما حكم به عليك قدراً، فاصبر لحكمه وإن كانوا ظالمين في ذلك ، وهذا الصبر أعظم من الصبر على ما جرى وفعل بالأنبياء، وقوله: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ الْحُوتِ إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾ [القلم: ٤٨] ، وقال: ﴿وَدَا النُّونَ إِذْ ذَهَبَ مُغَاصِبًا فَظَنَّ أَن لَّنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ

(١) في المطبوعة : « أرسلنا رسلاً » ، و الصواب ما أثبتناه .

فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ ﴿الْأَنْبِيَاءُ: ٨٧﴾ وسواء كان مغاضباً لقومه أو لربه، فكانت مغاضبته من أمر قدر عليه، وبصبره صبر لحكم ربه الذي قدره وقضاه، وإن كان إنما تأذى من تكذيب الناس له .

وقالت الرسل لقومهم : ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَى مَا آذَيْتُمُونَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴾ [إبراهيم: ١٢] ، وقال موسى لقومه لما قال فرعون: ﴿سَنَقْتُلُ أَبْنَاءَهُمْ وَنَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ . قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٧ ، ١٢٨] ، وقال: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾ [غافر: ٥٥] .

وقال تعالى : ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنبُوِّنَهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَلَآجِرُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ . الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ [النحل: ٤١ ، ٤٢] ، فهؤلاء ظلموا فصبروا على ظلم الظالم لهم ، وسبب نزولها المهاجرون إلى رسول الله ﷺ ، وهي عامة في كل ما اتصف بهذه الصفة .

/ و أصل المهاجر، من هجر ما نهى الله عنه كما ثبت ذلك عن النبي ﷺ ^(١) ، فكل من هجر السوء فظلمه الناس على ترك الكفر والفسوق والعصيان حتى أخرجوه - لا هجر بعض أمور في الدنيا - فصبر على ظلمهم، فإن الله يبوئه في الدنيا حسنة ولأجر الآخرة أكبر، كيوسف الصديق فإنه هجر الفاحشة حتى أُلجأ ذلك هجر منزله . واللبث في السجن بعد ما ظلم ، فمكثه الله حتى تبوأ من الأرض حيث يشاء .

٨/٣٢٧

وقال الذين لقوا الكفار: ﴿رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا﴾ [البقرة: ٢٥٠ ، الأعراف: ١٢٦] ، وقال: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ . الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: ٦٥ ، ٦٦] ، وقال: ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٩] ، فهذا كله صبر على ما قدر من أفعال الخلق، والله سبحانه مدح في كتابه الصبار الشكور، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ [إبراهيم: ٥ ، لقمان: ٣١ ، سبأ: ١٩ ، الشورى: ٣٣] في غير موضع .

فالصبر والشكر على ما يقدره الرب على عبده من السراء والضراء ، من النعم والمصائب، من الحسنات التي يملوه بها والسيئات، فعليه أن يتلقى المصائب بالصبر، والنعم

(١) البخارى فى الإيمان (١٠) والنسائى فى الإيمان (٤٩٩٦) .

بالشكر، ومن النعم ما يسره له من أفعال الخير، ومنها ما هي خارجة عن أفعاله، فيشهد القدر عند فعله للطاعات، وعند إنعام الله عليه فيشكره / ويشهده عند المصائب فيصبر، وأما عند ذنوبه فيكون مستغفراً تائباً، كما قال: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾ [غافر: ٥٥].

وأما من عكس هذا فشهد القدر عند ذنوبه، وشهد فعله عند الحسنات فهو من أعظم المجرمين، ومن شهد فعله فيهما فهو قدرى، ومن شهد القدر فيهما ولم يعترف بالذنب ويستغفره فهو من جنس المشركين.

وأما المؤمن فيقول: أبوء لك بنعمتك عليّ، وأبوء بذنبي فاغفر لي، كما في الحديث الصحيح الإلهي: «يا عبادي، إنما هي أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه» (١).

وكان نبينا ﷺ متبعاً ما أمر به من الصبر على أذى الخلق، ففي الصحيحين عن عائشة قالت: «ما ضرب رسول الله ﷺ بيده خادماً له، ولا دابة، ولا شيء قط؛ إلا أن يجاهد في سبيل الله، ولا نيل منه شيء قط فانتقم لنفسه، إلا أن تنتهك محارم الله، فإذا انتهكت محارم الله، لم يقم لغضبه شيء حتى ينتقم لله» (٢) وقال أنس: خدمت رسول الله ﷺ عشر سنين، فما قال لشيء فعلته: لم فعلته؟ ولا لشيء لم أفعله: لم لا فعلته؟ وكان بعض أهله إذا عتني على شيء يقول: «دعوه، دعوه، فلو قضى شيء لكان» (٣)، وفي السنن عن ابن مسعود - رضي الله عنه - أنه ذكر للنبي ﷺ قول بعض من آذاه ٨/٣٢٩ فقال: «دعنا منك، فقد أؤذي موسى بأكثر من هذا فصبر» (٤)، فكان يصبر على أذى الناس له من الكفار والمنافقين وأذى بعض المؤمنين، كما قال تعالى: ﴿إِنْ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ فَيَسْتَجِيبْ مِنْكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٣] وكان يذكر: أن هذا مقدر.

والمؤمن مأمور بأن يصبر على المقدور، ولذلك قال: ﴿وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرَّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾ [آل عمران: ١٢٠]، فالتقوى فعل المأمور وترك المحذور، والصبر على أذاهم، ثم إنه حيث أباح المعاقبة قال: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ . وَأَصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النحل: ١٢٦، ١٢٧].

(١) مسلم في البر والصلة (٢٥٧٧ / ٥٥) .
(٢) مسلم في الفضائل (٢٣٢٨ / ٧٩) .
(٣) البخاري في الأنبياء (٣٤٠٥)، وفي فرض الخمس (٣١٥٠)، وفي الأدب (٦٠٥٩)، ومسلم في الزكاة (١٠٦٢ / ١٤٠، ١٤١)، والترمذي في المناقب (٣٨٦٩)، وأحمد ١ / ٣٨٠، ٣٩٦، كلهم عن عبد الله بن مسعود.

فأخبر أن صبره بالله، فالله هو الذي يعينه عليه، فإن الصبر على المكاره بترك الانتقام من الظالم ثقيل على النفس، لكن صبره بالله كما أمره أن يكون لله في قوله: ﴿وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ﴾ [المدر: ٧]، لكن هناك ذكره في الجملة الطلية الأمرية؛ لأنه مأمور أن يصبر لله لا لغيره، وهنا ذكره في الخبرية فقال: ﴿وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [النحل: ١٢٧]، فإن الصبر وسائر الحوادث لا تقع إلا بالله، ثم قد يكون ذلك وقد لا يكون، فمالا يكون بالله لا يكون، وما لا يكون لله لا ينفع ولا يدوم، ولا يقال: واصبر بالله فإن الصبر لا يكون إلا بالله، لكن يقال: استعينوا بالله واصبروا فنستعين بالله على الصبر.

٨/٣٣٠

/ وكما أن الإنسان مأمور بشهود القدر وتوحيد الربوبية عند المصائب، فهو مأمور بذلك عند ما ينعم الله عليه من فعل الطاعات، فيشهد قبل فعلها حاجته وفقره إلى إعانة الله له، وتحقق قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

ويدعو بالأدعية التي فيها طلب إعانة الله له علي فعل الطاعات، كقوله: «أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك»^(١). وقوله: «يامقلب القلوب ثبت قلبي علي دينك، ويا مصرف القلوب، اصرف قلبي إلى طاعتك وطاعة رسولك»^(٢)، وقوله: «رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ» [آل عمران: ٨]، وقوله: «رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا» [الكهف: ١٠]، ومثل قوله: «اللهم ألهمني رشدي واكفني شر نفسي»^(٣).

ورأس هذه الأدعية وأفضلها قوله: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧]، فهذا الدعاء أفضل الأدعية وأوجبها على الخلق، فإنه يجمع صلاح العبد في الدين والدنيا والآخرة، وكذلك الدعاء، بالتوبة فإنه يتضمن الدعاء بأن يلهم العبد التوبة، وكذلك دعاء الاستخارة، فإنه طلب تعليم العبد ما لم يعلمه وتيسيره له، وكذلك الدعاء الذي كان النبي ﷺ يدعو به إذا قام من الليل

(١) أبو داود في الصلاة (١٥٢٢)، والنسائي في السهو (١٣٠٣)، وأحمد ٥/٢٤٥، ٢٤٧، كلهم عن معاذ بن جبل.

(٢) الترمذي في الدعوات (٣٥٢٢)، (٣٥٨٧) وقال: «حديث غريب»، وابن ماجه في المقدمة (١٩٩)، وفي الدعاء (٣٨٣٤)، وأحمد ٦/٢٥١، ٣١٥.

(٣) الترمذي في الدعوات (٣٤٨٣) وقال: «هذا حديث غريب».

وهو في الصحيح: «اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه / من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم»^(١).

٨/٣٣١

وكذلك الدعاء الذي فيه: «اقسم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا وبين معصيتك، ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك، ومن اليقين ماتهن به علينا مصائب الدنيا»^(٢)، وكذلك الدعاء باليقين والعافية كما في حديث أبي بكر^(٣)، وكذلك قوله: «اللهم أصلح لي قلبي ونيتي»، ومثل قول الخليل وإسماعيل: ﴿وَجَعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٨].

وهذه أدعية كثيرة تتضمن افتقار العبد إلى الله في أن يعطيه الإيمان والعمل الصالح، فهذا افتقار واستعانة بالله قبل حصول المطلوب، فإذا حصل بدعاء أو بغير دعاء، شهد إنعام الله فيه، وكان في مقام الشكر والعبودية لله، وإن هذا حصل بفضل وإحسانه لا بحول العبد وقوته.

فشهود القدر في الطاعات من أنفع الأمور للعبد، وغيبته عن ذلك من أضر الأمور به، فإنه يكون قدريا منكراً لنعمة الله عليه بالإيمان والعمل الصالح، وإن لم يكن قدري الاعتقاد كان قدري الحال، وذلك يورث العجب والكبر، ودعوى القوة والمنة بعمله، واعتقاد استحقاق الجزاء على الله به، فيكون من يشهد العبودية مع الذنوب والاعتراف بهـ لا مع الاحتجاج بالقدر - عليها خيراً من هذا الذي يشهد الطاعة منه، لا من إحسان الله إليه، ويكون أولئك المذنبون بما معهم من الإيمان، أفضل من طاعة بدون هذا الإيمان.

٨/٣٣٢

/وأما من أذنب وشهد ألا ذنب له أصلاً لكون الله هو الفاعل، وعند الطاعة يشهد أنه الفاعل، فهذا شر الخلق، وأما الذي يشهد نفسه فاعلاً للأمرين، والذي يشهد ربه فاعلاً للأمرين، ولا يرى له ذنباً؛ فهذا أسوأ عاقبة من القدري، والقدري أسوأ بداية منه، كما هو مبسوط في موضع آخر.

(١) مسلم في صلاة المسافرين (٧٧٠ / ٢٠٠) والترمذي في الدعوات (٣٤٢٠).

(٢) الترمذي في الدعوات (٣٥٠٢) وقال: «هذا حديث حسن غريب»، والنسائي في الكبرى في عمل اليوم والليلة ١٠٧/٦ (١٠٢٣٤)، والسيوطي في الجامع الصغير (١٥٠٥) ورمز له بالحسن.

(٣) أحمد ١ / ٣ وقال الشيخ أحمد شاكر: «إسناده صحيح».

والناس في هذا المقام أربعة أقسام: من يغضب لربه لا لنفسه، وعكسه، ومن يغضب لهما، ومن لا يغضب لهما، كما أنهم في شهود القدر أربعة أقسام: من يشهد الحسنة من فعل الله والسيئة من فعل نفسه، وعكسه، ومن يشهد الثنتين من فعل ربه، ومن يشهد الثنتين من فعل نفسه، فهذه الأقسام الأربعة في شهود الربوبية، نظير تلك الأقسام الأربعة في شهود الإلهية، فهذا تقسيم العباد فيما لله ولهم، وذلك تقسيمهم فيما هو بالله وبهم، والقسم المحض أن يعمل لله بالله، فلا يعمل لنفسه ولا بنفسه.

والمقصود هنا، تقسيمهم فيما لله، فأعلاهم حال النبي ﷺ ومن اتبعه: أن يصبروا على أذى الناس لهم باليد واللسان، ويجاهدوا في سبيل الله، فيعاقبون ويغضبون وينتقمون لله لا لنفوسهم يعاقبون؛ لأن الله يأمر بعقوبة ذلك الشخص، ويجب الانتقام منه، كما في جهاد الكفار وإقامة الحدود، وأدناهم عكس هؤلاء يغضبون وينتقمون ويعاقبون لنفوسهم، لا لربهم، فإذا أودى أحدهم أو خولف هواه غضب وانتقم وعاقب، ولو انتهكت محارم الله أو ضيعت حقوقه؛ لم يهمه ذلك، وهذا حال الكفار والمنافقين.

/ وبين هذين قسمين: قسم يغضبون لربهم ولنفسهم، وقسم يميلون إلى العفو في حق الله وحقوقهم، فموسى في غضبه علي قومه لما عبدوا العجل كان غضبه لله، وقد مثل النبي ﷺ في حقوق الله أبا بكر وعمر بإبراهيم وعيسى ونوح وموسى، فقال: «إن الله يلين قلوب رجال فيه حتى تكون ألين من اللبن، ويشدد قلوب رجال فيه حتى تكون أشد من الحجر، ومثلك يا أبا بكر كمثل إبراهيم وعيسى، ومثلك يا عمر كمثل نوح وموسى»^(١).

وأما عفو الإنسان عن حقوقه، فهذا أفضل، وإن كان الاقتصاص جائزاً، وكذلك غضبه لنفسه، تركه أفضل، وإن كان الاقتصاص جائزاً، وأما ما كان من باب المصائب الحاصلة بقدر الله ولم يبق فيها مذنب يعاقب، فليس فيها إلا الصبر والتسليم للقدر.

وقصة آدم وموسى كانت من هذا الباب، فإن موسى لأمه لأجل ما أصابه والذرية، وآدم كان قد تاب من الذنب وغفر له، والمصيبة كانت مقدرة، فحج آدم موسى.

وهكذا قد يصيب الناس مصائب بفعل أقوام مذنبين تابوا، مثل كافر يقتل مسلماً ثم يسلم ويتوب الله عليه، أو يكون متأولاً لبدعة ثم يتوب من البدعة، أو يكون مجتهداً، أو مقلداً مخطئاً، فهؤلاء إذا أصاب العبد أذى بفعلهم، فهو من جنس المصائب السماوية التي لا يطلب فيها قصاص من آدمي.

(١) أحمد ٣٨٣/١، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٨٩/٦، ٩٠ وقال: «رواه أحمد».

/ومن هذا الباب : القتال في الفتنة . قال الزهري : وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون ، فأجمعوا أن كل دم أو مال أو فرج أصيب بتأويل القرآن فهو هدر ، وكذلك ، قتال البغاة المتأولين ، حيث أمر الله بقتالهم إذا قاتلهم أهل العدل فأصابوا من أهل العدل نفوساً وأموالاً لم تكن مضمونة عند جماهير العلماء : كأبي حنيفة ومالك والشافعي في أحد قوليه ، وهذا ظاهر مذهب أحمد .

وكذلك المرتدون إذا صار لهم شوكة فقتلوا المسلمين ، وأصابوا من دمائهم وأموالهم ، كما اتفق الصحابة في قتال أهل الردة : أنهم لا يضمنون بعد إسلامهم ما أتلّفوه من النفوس والأموال ، فإنهم كانوا متأولين ، وإن كان تأويلهم باطلاً ، كما أن سنة رسول الله ﷺ المتواترة عنه مضت بأن الكفار إذا قتلوا بعض المسلمين وأتلّفوا أموالهم ثم أسلموا ، لم يضمّنوا ما أصابوه من النفوس والأموال ، وأصحاب تلك النفوس والأموال كانوا يجاهدون ، قد اشترى الله منهم أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة ، فعوض ما أخذ منهم على الله لا على أولئك الظالمين الذين قاتلهم المؤمنون .

وإذا كان هذا في الدماء والأموال فهو في الأعراض أولى ، فمن كان مجاهداً في سبيل الله باللسان : بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وبيان الدين وتبليغ ما في الكتاب والسنة من الأمر والنهي والخير ، وبيان الأقوال المخالفة لذلك ، والرد على من خالف الكتاب والسنة ، أو باليد كقتال الكفار ، فإذا/ أؤذي على جهاده بيد غيره أو لسانه فأجره في ذلك على الله لا يطلب من هذا الظالم عوض مظلّمته ، بل هذا الظالم إن تاب وقبل الحق الذي جاهد عليه فالتوبة تجب ما قبلها ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] ، وإن لم يتب بل أصر على مخالفة الكتاب والسنة ، فهو مخالف لله ورسوله ، والحق في ذنوبه لله ولرسوله ، وإن كان أيضاً للمؤمنين حق تبعاً لحق الله ، وهذا إذا عوقب عوقب حق الله ولتكون كلمة الله هي العليا ، ويكون الدين كله لله لا لأجل القصاص فقط .

والكفار إذا اعتدوا على المسلمين مثل أن يمثلوا بهم ، فللمسلمين أن يمثلوا بهم كما مثلوا ، والصبر أفضل ، وإذا مثلوا كان ذلك من تمام الجهاد ، والدعاء على جنس الظالمين الكفار مشروع مأمور به ، وشرع القنوت والدعاء للمؤمنين ، والدعاء على الكافرين .

وأما الدعاء على معينين ، كما كان النبي ﷺ يلعن فلاناً وفلاناً ^(١) ، فهذا قد روى أنه

(١) البخاري في المغازي (٤٠٦٩) .

منسوخ بقوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، كما قد بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع، فيما كتبه في قلعة مصر؛ وذلك لأن المعين لا يعلم أن رضى الله عنه أن يهلك، بل قد يكون ممن يتوب الله عليه، بخلاف الجنس، فإنه إذا دعى عليهم بما فيه عز الدين وذل عدوه وقمعهم كان هذا دعاء بما يحبه الله ويرضاه، فإن الله يحب الإيمان وأهل الإيمان وعلو أهل الإيمان وذل الكفار، فهذا دعاء بما يحب الله، وأما الدعاء على المعين بما لا يعلم أن الله/ يرضاه فغير مأمور به، وقد كان يفعل ثم نهى عنه؛ لأن الله قد يتوب عليه أو يعذبه.

٨/٣٣٦

ودعاء نوح على أهل الأرض بالهلاك، كان بعد أن أعلمه الله أنه لا يؤمن من قومك إلا من قد آمن، ومع هذا فقد ثبت في حديث الشفاعة في الصحيح أنه يقول: «إني دعوت على أهل الأرض دعوة لم أؤمر بها»^(١)، فإنه وإن لم ينه عنها فلم يؤمر بها، فكان الأولى أن لا يدعو إلا بدعاء مأمور به واجب أو مستحب، فإن الدعاء من العبادات، فلا يعبد الله إلا بمأمور به واجب أو مستحب، وهذا لو كان مأموراً به لكان شرعاً لنوح، ثم ننظر في شرعنا هل نسخه أم لا؟

وكذلك دعاء موسى بقوله: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٨٨] إذا كان دعاء مأموراً به، بقى النظر في موافقة شرعنا له، والقاعدة الكلية في شرعنا: أن الدعاء إن كان واجباً أو مستحباً فهو حسن يثاب عليه الداعي، وإن كان محرماً كالعدوان في الدماء فهو ذنب ومعصية، وإن كان مكروهاً فهو ينقص مرتبة صاحبه، وإن كان مباحاً مستوى الطرفين فلا له ولا عليه، فهذا هذا، والله سبحانه أعلم.

فصل /

٨/٣٣٧

وكلا الطائفتين، الذين يسلكون إلى الله محض الإرادة والمحبة والدنو والقرب منه من غير اعتبار بالأمر والنهي المنزلين من عند الله، الذين يتتهون إلى الفناء في توحيد الربوبية، يقولون بالجمع والاصطلام في توحيد الربوبية، ولا يصلون إلى الفرق الثاني، ويقولون: إن صاحب الفناء لا يستحسن حسنة، ولا يستقبح سيئة، ويجعلون هذا غاية السلوك.

(١) مسلم في الإيمان (١٩٤٠ / ٣٢٧) .

والذين يفرقون بين ما يستحسنونه، ويستقبحونه ويحبونه ويكرهونه، ويأمرون به وينهون عنه، لكن بإرادتهم ومحبتهم وهواهم لا بالكتاب المنزل من عند الله، كلا الطائفتين متبع لهواه بغير هدى من الله، وكلا الطائفتين لم يحققوا شهادة أن لا إله إلا الله وشهادة أن محمداً رسول الله، فإن تحقيق الشهادة بالتوحيد يقتضي ألا يحب إلا لله ولا يبغض إلا لله، ولا يوالي إلا لله، ولا يعادي إلا لله، وأن يحب ما يحبه الله، ويبغض ما أبغضه، ويأمر بما أمر الله به وينهى عما نهى الله عنه، وإنك لا ترجو إلا الله، ولا تخاف إلا الله، ولا تسأل إلا الله، هذا ملة إبراهيم، وهذا الإسلام الذي بعث الله به جميع المرسلين.

٨/٣٣٨

/والفناء في هذا هو الفناء المأمور به، الذي جاءت به الرسل، وهو أن يفني بعبادة الله عن عبادة ما سواه، وبطاعته عن طاعة ما سواه، وبالتوكل عليه عن التوكل على ما سواه، وبرجائه وخوفه عن رجاء ما سواه وخوفه، فيكون مع الحق بلا خلق، كما قال الشيخ عبد القادر: كن مع الحق بلا خلق، ومع الخلق بلا نفس.

وتحقيق الشهادة بأن محمداً رسول الله، يوجب أن تكون طاعته طاعة الله وإرضاءه إرضاء الله، ودين الله ما أمر به، فالحلال ما حلله والحرام ما حرمه، والدين ما شرعه، ولهذا طالب الله المدعين لمحبتة بمتابعته، فقال: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] وضمن لمن اتبعه أن الله يحبه بقوله: ﴿يُحِبِّكُمْ اللَّهُ﴾.

وصاحب هذه المتابعة لا يبقى مريداً إلا ما أحبه الله ورسوله، ولا كارهاً إلا لما كرهه الله ورسوله، وهذا هو الذي يحبه الحق كما قال: «ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، فبي يسمع وبي يبصر وبي يبطش وبي يمشي، ولئن سألتني لآعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن، يكره الموت وأكره مساءته، ولا بد له منه»^(١).

٨/٣٣٩

/فهذا محبوب الحق، ومن اتبع الرسول فهو محبوب الحق وهو المتقرب إلى الله بما دعا إليه الرسول من فرض ونفل، ومعلوم أن من كان هكذا فهو يحب طاعة الله ورسوله، ويبغض معصية الله ورسوله، فإن الفرائض والنوافل كلها من العبادات التي يحبها الله ورسوله، ليس فيها كفر ولا فسوق، والرب تعالى أحبه لما قام بمحبوب الحق، فإن الجزاء من جنس العمل، فلما لم يزل متقرباً إلى الحق بما يحبه من النوافل بعد الفرائض أحبه الحق

(١) البخارى فى الرقاق (٦٥٠٢).

فإنه استفرغ وسعه في محبوب الحق، فصار الحق يحبه المحبة التامة التي لا يصل إليها من هو دونه في التقرب إلى الحق بمحوباته، حتى صار يعلم بالحق ويعمل بالحق، فصار به يسمع وبه يبصر وبه يبطش وبه يمشي.

وأما الذي لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة، فهذا لم تبق عنده الأمور نوعان محبوب للحق، ومكروه، بل كل مخلوق فهو عنده محبوب للحق، كما أنه مراد، فإن هؤلاء أصل قولهم: هو قول جهنم بن صفوان من القدريّة، فهم من غلاة الجهمية الجبرية في القدر، وإن كانوا في الصفات يكفرون الجهمية نفاة الصفات، كحال أبي إسماعيل الأنصاري صاحب منازل السائرين، وذم الكلام، والفاروق وتكفير الجهمية وغير ذلك، فإنه في باب إثبات الصفات في غاية المقابلة للجهمية والنفاة، وفي باب الأفعال والقدر قوله يوافق الجهم ومن اتبعه من غلاة الجبرية، وهو قول الأشعري وأتباعه، وكثير من الفقهاء أتباع الأئمة الأربعة ومن أهل الحديث والصوفية.

/ فإن هؤلاء أقروا بالقدر موافقة للسلف وجمهور الأئمة، وهم مصيبون في ذلك، وخالفوا القدريّة من المعتزلة وغيرهم في نفي القدر، ولكن سلّكوا في ذلك مسلك الجهم ابن صفوان وأتباعه فزعموا: أن الأمور كلها لم تصدر إلا عن إرادة تخصيص أحد المتماثلين بلا سبب. وقالوا: الإرادة والمحبة والرضا سواء، فوافقوا في ذلك القدريّة، فإن الجهمية والمعتزلة كلاهما يقول: إن القادر المختار يرجح أحد المتماثلين بلا مرجح، وكلاهما يقول: لا فرق بين الإرادة والمحبة والرضا.

ثم قالت القدريّة: وقد علم بالكتاب والسنة وإجماع السلف أن الله يحب الإيمان والعمل الصالح، ولا يحب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر، ويكره الكفر والفسوق والعصيان، قالوا: فيلزم من ذلك أن يكون كل ما في الوجود من المعاصي واقعاً بدون مشيئته وإرادته كما هو واقع على خلاف أمره، وخلاف محبته ورضاه وقالوا: إن محبته ورضاه لأعمال عباده هو بمعنى أمره بها، فكذلك إرادته لها بمعنى أمره بها، فلا يكون قط عندهم مريداً لغير ما أمر به، وأخذ هؤلاء يتأولون ما في القرآن من إرادته لكل ما يحدث ومن خلقه لأفعال العباد بتأويلات محرفة.

وقالت الجهمية ومن اتبعها من الأشعرية وأمثالهم: قد علم بالكتاب والسنة والإجماع أن الله خالق كل شيء وربّه ومليكه، ولا يكون خالقاً إلا بقدرته ومشيئته؛ فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وكل ما في الوجود فهو/ بمشيئته وقدرته، وهو خالقه، سواء في ذلك أفعال

٨/٣٤٠

٨/٣٤١

العباد وغيرها ، ثم قالوا: وإذا كان مريدًا لكل حادث والإرادة هي المحبة والرضا ، فهو محب راض لكل حادث، وقالوا: كل ما في الوجود من كفر وفسوق وعصيان فإن الله راض به محب له، كما هو مريد له.

فقبل لهم : فقد قال تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ الْفُسَادُ﴾ [البقرة: ٢٠٥]، ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]. فقالوا: هذا بمنزلة أن يقال: لا يريد الفساد، ولا يريد لعباده الكفر، وهذا يصح علي وجهين:

وإما أن يكون خاصًا بمن لم يقع منه الكفر والفساد، ولا ريب أن الله لا يريد ولا يحب ما لم يقع عندهم ، فقالوا : معناه لا يحب الفساد لعباده المؤمنين، ولا يرضاه لهم.

وحقيقة قولهم: أن الله - أيضًا - لا يحب الإيمان ولا يرضاه من الكفار. فالمحبة والرضا عندهم كالإرادة عندهم متعلقة بما وقع دون ما لم يقع ، سواء كان مأمورًا به أو منهيًا عنه. وسواء كان من أسباب سعادة العباد أو شقاوتهم ، وعندهم أن الله يحب ما وجد من الكفر والفسوق والعصيان، ولا يحب ما لم يوجد من الإيمان والطاعة، كما أراد هذا دون هذا.

والوجه الثاني: قالوا : لا يحب الفساد دينًا، ولا يرضاه دينًا، وحقيقة هذا القول أنه لا يريد دينًا، فإنه إذا أراد وقوع الشيء على صفة لم يكن مريدًا له علي خلاف تلك الصفة، وهو إذا أراد وقوع شيء مع شيء/ لم يرد وقوعه وحده فإنه إذا أراد أن يخلق زيدًا من عمرو لم يرد أن يخلقه من غيره. وإذا أراد أن ينزل مطرًا فتنبت الأرض به، فإنه أراد إنزاله على تلك الصفة، وإذا أراد أن يركب البحر قوم فيغرق بعضهم ، ويسلم بعضهم، ويربح بعضهم، فإنما أراد على تلك الصفة، فكذلك الإيمان والكفر، قرن بالإيمان نعيم أصحابه، و بالكفر عذاب أصحابه، وإن لم يكن عندهم جعل شيء لشيء سببًا، ولا خلق شيء لحكمة ، لكن جعل هذا مع هذا.

وعندهم جعل السعادة مع الإيمان، لا به كما يقولون: أنه خلق الشيع عند الأكل ، لا به، فالدين الذي أمر به هو ما قرن به سعادة صاحبه في الآخرة، والكفر والفسوق والعصيان عندهم أحبه ورضيه كما أراد ، لكن لم يحبه مع سعادة صاحبه ، فلم يحبه دينًا، كما أنه لم يرده مع سعادة صاحبه دينًا.

وهذا المشهد الذي شهده أهل الفناء في توحيد الربوبية ، فإنهم رأوا الرب تعالي خلق كل شيء بإرادته وعلم أن سيكون ما أراد، ولا سبب عندهم لشيء ولا حكمة، بل كل الحوادث تحدث بالإرادة.

ثم الجهم بن صفوان ونفاة الصفات من المعتزلة ونحوهم لا يثبتون إرادة قائمة بذاته، بل إما أن ينفوها ، وإما أن يجعلوها بمعنى الخلق والأمر، وإما أن يقولوا : أحدث إرادة لا في محل .

٨/٣٤٣

وأما مثبتة الصفات، كابن كلاب والأشعري وغيرهما - ممن يثبت/ الصفات ، ولا يثبت إلا واحداً معيناً - فلا يثبت إلا إرادة واحدة تتعلق بكل حادث، وسمعاً واحداً معيناً متعلقاً بكل مسموع، وبصراً واحداً معيناً متعلقاً بكل مرئي، وكلاماً واحداً بالعين يجمع جميع أنواع الكلام، كما قد عرف من مذهب هؤلاء ، فهؤلاء يقولون : جميع الحوادث صادرة عن تلك الإرادة الواحدة العين المفردة التي ترجح أحد المتماثلين لا بمرجح، وهي المحبة والرضا وغير ذلك .

وهؤلاء إذا شهدوا هذا لم يبق عندهم فرق بين جميع الحوادث في الحسن والقبح إلا من حيث موافقتها للإنسان، ومخالفة بعضها له، فما وافق مراده ومحبوبه كان حسناً عنده، وما خالف ذلك كان قبيحاً عنده ، فلا يكون في نفس الأمر حسنة يحبها الله ولا سيئة يكرهها إلا بمعنى أن الحسنة هي ما قرن بها لذة صاحبها، والسيئة ما قرن بها ألم صاحبها من غير فرق يعود إليه . ولا إلى الأفعال أصلاً؛ ولهذا كان هؤلاء لا يثبتون حسناً ولا قبيحاً . لا بمعنى الملائم للطبع والمنافى له، والحسن والقبح الشرعي هو ما دل صاحبه على أنه قد يحصل لمن فعله لذة، أو حصول ألم له .

ولهذا يجوز عندهم أن يأمر الله بكل شيء حتى الكفر والفسوق والعصيان، وينهى عن كل شيء حتى عن الإيمان والتوحيد، ويجوز نسخ كل ما أمر به بكل ما نهى عنه، ولم يبق عندهم في الوجود خير ولا شر، ولا حسن ولا قبيح ، إلا بهذا الاعتبار، فما في الوجود ضر ولا نفع، والنفع والضرر/أمران إضافيان، فربما نفع هذا ما ضر هذا. كما يقال: مصائب قوم عند قوم فوائد.

٨/٣٤٤

فلما كان هذا حقيقة قولهم الذي يعتقدونه ويشهدونه صاروا حزبين:

حزباً من أهل الكلام والرأي أقروا بالفرق الطبيعي ، وقالوا: ما ثم فرق إلا الفرق الطبيعي، ليس هنا فرق يرجع إلى الله بأنه يحب هذا ويبغض هذا.

ثم منهم من يضعف عنده الوعد والوعيد، إما لقوله بالإرجاء ، وإما لظنه أن ذلك لمصالح الناس في الدنيا إقامة للعدل، كما يقول: ذلك من يقوله من المتفلسفة، فلا يبقى عنده فرق بين فعل وفعل إلا ما يحبه هو ويبغضه، فما أحبه هو كان الحسن الذي ينبغي

فعله، وما أبغضه كان القبيح الذي ينبغي تركه، وهذا حال كثير من أهل الكلام والرأي؛ الذين يرون رأي جهنم والأشعري ونحوهما في القدر، تجدهم لا يتتهون في المحبة والبغضة والموالات والمعاداة إلا إلى محض أهوائهم وإرادتهم، وهو الفرق الطبيعي.

ومن كان منهم مؤمناً بالوعد فإنه قد يفعل الواجبات، ويترك المحرمات لكن لأجل ما قرن بهما من الأمور الطبيعية في الآخرة من أكل وشرب، ونكاح، وهؤلاء ينكرون محبة الله، والتلذذ بالنظر إليه، وعندهم إذا قيل: إن العباد يتلذذون بالنظر إليه فمعناه أنهم عند النظر يخلق لهم من اللذات بالمخلوقات ما يتلذذون به، لا أن نفس النظر إلى الله يوجب لذة، وقد ذكر هذا غير واحد منهم أبو المعالي في الرسالة النظامية. وجعل هذا من أسرار التوحيد وهو من إشراك التوحيد، الذي يسميه هؤلاء النفاة توحيداً، لا من أسرار التوحيد الذي بعث الله به الرسل، وأنزل به الكتب، فإن المحبة لا تكون إلا لمعنى في المحبوب يحبه المحب، وليس عندهم في الموجودات شيء يحبه الرب إلا بمعنى يريده، وهو مريد لكل الحوادث، ولا في الرب عندهم معنى يحبه العبد، وإنما يحب العبد ما يشتهي، وإنما يشتهي الأمور الطبيعية الموافقة لطبعه، ولا يوافق طبعه عندهم إلا اللذات البدنية كالأكل والشرب والنكاح.

والحزب الثاني: من الصوفية الذي كان هذا المشهد هو منتهى سلوكهم، عرفوا الفرق الطبيعي، وهم قد سلكوا على ترك هذا الفرق الطبيعي، وإنهم يزهدون في حظوظ النفس وأهوائها لا يريدون شيئاً لأنفسهم، وعندهم أن من طلب شيئاً للأكل والشرب في الجنة، فإنما طلب هواه وحظه، وهذا كله نقص عندهم ينافي حقيقة الفناء في توحيد الربوبية وهو بقاء مع النفس وحظوظها.

والمقامات كلها عندهم - التوكل والمحبة، وغير ذلك - إنما هي منازل أهل الشرع السائرين إلى عين الحقيقة، فإذا شهدوا توحيد الربوبية كان ذلك عندهم عللاً في الحقيقة، إما لنقص المعرفة والشهود، وإما لأنه ذب عن النفس وطلب حظوظها، فإنه من شهد أن كل ما في الوجود فالرب يحبه ويرضاه ويريده، لا فرق عنده بين شيء وشيء، إلا أن من الأمور ما معه حظ لبعض الناس من لذة يصيبها، ومنها ما معه ألم لبعض الناس، فمن كان هذا مشهده فإنه قطعاً يرى أن كل من فرق بين شيء وشيء لم يفرق إلا لنقص معرفته، وشهوده أن الله رب كل شيء ومريد لكل شيء ومحب - على قولهم - لكل شيء، وإنما لفرق يرجع إلى حظه وهواه، فيكون طالباً لحظه ذاباً عن نفسه، وهذا علة وعيب عندهم. فصار عندهم كل من فرق، إما ناقص المعرفة والشهادة، وإما ناقص القصد والإرادة.

وكلاهما علة، لخلاف صاحب الفناء في مشهد الربوبية، فإنه يشهد كل مافي الوجود بإرادته ومحبته ورضاه عندهم، لا فرق بين شيء وشيء، فلا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة، كما قاله صاحب منازل السائرين.

ولهذا في الكلام المنقول عن الذبيلي، وأبي يزيد أنه قال : إذا رأيت أهل الجنة يتنعمون في الجنة، وأهل النار يعذبون في النار، فوقع في قلبك فرق، خرجت عن حقيقة التوكل، أو قال: عن التوحيد الذي هو أصل التوكل، ومعلوم أن هذا الفرق لا يعدم من الحيوان دائماً بل لا بد له منه يميل إلى ما لا بد له منه من أكل وشرب ، لكنه في حال الفناء قد يكون مستغرقاً في ذلك المشهد، ولكن لا بد أن يميل إلى أمور يحتاج إليها فيريدها، وأمر تضره فيكرهها وهذا فرق طبعي لا يخلو منه بشر.

/ لكن قد يقولون بالفرق في الأمور الضرورية التي لا يقوم الإنسان إلا بها من طعام ولباس ونحو ذلك، فيكتفون في الدنيا والآخرة بما لا بد منه من طعام ولباس، ويرون هذا الزهد هو الغاية ، فيزهدون في كل شيء، بمعنى أنهم لا يريدونه ولا يكرهونه ، ولا يحبونه ولا يبغضونه، ويكون زهدهم في المساجد كزهدهم في الخانات ، ولهذا إذا قدم الشيخ الكبير منهم بلداً يبدأ بالبغايا في الخانات ويقول: كيف أنتم في قدر الله، فإنه لا فرق عنده في هذا المشهد بين المساجد والكنائس والخانات، وبين أهل الصلاة والإحرام وقراءة القرآن وأهل الكفر وقطاع الطريق والمشركين بالرحمن.

٨/٣٤٧

ولا ريب أن فناءهم وغيتهم عن شهود الإلهية والنبوة ، شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله، وما تضمنه من الفرق يرجع إلى نقص العلم والشهود والإيمان والتوحيد، فشهدوا نعتاً من نعوت الرب، وغابوا عن آخر وهذا نقص.

وقد يرون أن شهود الذات مجردة عن الصفات أكمل، ويقولون: شهود الأفعال ، ثم شهود الصفات ، ثم شهود الذات المجردة، وربما جعلوا الأول للنفس ، والثاني للقلب، والثالث للروح، ويجعلون هذا النقص من إيمانهم ومعرفتهم وشهودهم هو الغاية ، فيكونون مضاهين للجهمية نفاة الصفات، حيث أثبتوا ذاتاً مجردة عن الصفات ، وقالوا: هذا هو الكمال، لكن أولئك يقولون: بانتفائها في الخارج، فيقولون: إنهم يشهدون أنها منتفية وهؤلاء يشبونها في/ الخارج علماً واعتقاداً، ولكن يقولون: الكمال في أن يغيب عن شهودها ولا يشهدون نفيها، لكن لا يشهدون ثبوتها، وهذا نقص عظيم وجهل عظيم.

٨/٣٤٨

أما أولاً ، فلأنهم شهدوا الأمر على خلاف ما هو عليه، فذات مجردة عن الصفات لا حقيقة لها في الخارج.

وأما الثاني ، فهو مطلوب الشيطان من التجهم ونفي الصفات ، فإن عدم العلم والشهود لثبوتها يوافق فيه الجهمي المعتقد لانتفائها ، ومن قال : أعتقد أن محمداً ليس برسول ، وقال الآخر : وإن كنت أعلم رسالته فأنا أفنى عنها فلا أذكرها ولا أشهدها ، فهذا كافر كالأول . فالكفر عدم تصديق الرسول ، سواء كان معه اعتقاد تكذيب أم لا ، بل وعدم الإقرار بما جاء به والمحبة له ، فمن ألزم قلبه أن يغيب عن معرفة صفات الله كما يعرف ذاته ، وألزم قلبه أن يشهد ذاتاً مجردة عن الصفات ، فقد ألزم قلبه أن لا يحصل له مقصود الإيمان بالصفات وهذا من أعظم الضلال .

وأهل الفناء في توحيد الربوبية قد يظن أحدهم أنه إذا لم يشهد إلا فعل الرب فيه فلا إثم عليه ، وهم في ذلك بمنزلة من أكل السموم القاتلة ، وقال : أنا أشهد أن الله هو الذي أطعمني ، فلا يضرني ، وهذا جهل عظيم ، فإن الذنوب والسيئات تضر الإنسان أعظم مما تضره السموم ، وشهوده أن الله فاعل ذلك / لا يدفع ضررها ، ولو كان هذا دافعاً لضررها لكان أنبياء الله ، وأوليائه المتقون أقدر على هذا الشهود الذي يدفعون به عن أنفسهم ضرر الذنوب .

٨/٣٤٩

ومن هؤلاء من يظن أن الحق ، إذا وهبه حالاً يتصرف به وكشفاً لم يحاسبه على تصرفه به ، وهذا بمنزلة من يظن أنه إذا أعطاه ملكاً لم يحاسبه على تصرفه فيه ، وقد قال النبي ﷺ : « اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد »^(١) ، فبين أنه مع أنه المعطي المانع ، فلا ينفع المجدود جده ، إنما ينفعه الإيمان والعمل الصالح .

فهذا أصل عظيم ضل بالخطأ فيه خلق كثير ، حتى آل الأمر بكثير من هؤلاء إلى أن جعلوا أولياء الله المتقين يقاتلون أنبياءه ، ويعاونون أعداءه ، وأنهم مأمورون بذلك ، وهو أمر شيطاني قدرني ، ولهذا يقول من يقول منهم : أن الكفار لهم خفراء من أولياء الله ، كما للمسلمين خفراء من أولياء الله ، ويظن كثير منهم أن أهل الصفة قاتلوا النبي ﷺ في بعض المغازي فقال : « يا أصحابي ، تخلوني وتذهبون عني » ؟! فقالوا : نحن مع الله ، من كان مع الله كنا معه .

ويجوزون قتال الأنبياء وقتلهم - كما قال شيخ مشهور منهم - كان بالشام - لو قتلت سبعين نبياً ما كنت مخطئاً فإنه ليس في مشهدهم لله محبوب مرضى مراد إلا ما وقع ، فما

(١) البخاري في الأذان (٨٤٤) ومسلم في الصلاة (٤٧١ / ١٩٤) .

وقع فאלله يحبه ويرضاه، ومالم يقع فאלله لا يحبه ولا يرضاه، / والواقع هو تبع القدر لمشيئة الله وقدرته ، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فهم من غلب كانوا معه؛ لأن من غلب كان القدر معه، والمقدور عندهم هو محبوب الحق ، فإذا غلب الكفار كانوا معهم، وإذا غلب المسلمون كانوا معهم، وإذا كان الرسول منصوباً كانوا معه، وإذا غلب أصحابه كانوا مع الكفار الذين غلبوهم.

وهؤلاء الذين يصلون إلى هذا الحد غالبهم لا يعرف وعيد الآخرة، فإن من أقر بوعيد الآخرة وأنه للكفار لم يمكنه أن يكون معاوناً للكفار موالياً لهم على ما يوجب وعيد الآخرة، لكن قد يقولون بسقوطه مطلقاً، وقد يقولون: بسقوطه عمن شهد توحيد الربوبية، وكان في هذه الحقيقة القدريّة، وهذا يقوله طائفة من شيوخيهم ، كالشيخ المذكور وغيره .

فلهذا يوجد هؤلاء الذين يشهدون القدر المحض، وليس عندهم غيره إلا ما هو قدر أيضاً - من نعيم أهل الطاعة ، وعقوبة أهل المعصية - لا يأمرّون بالمعروف ، ولا ينهون عن المنكر، ولا يجاهدون في سبيل الله، بل ولا يدعون الله بنصر المؤمنين على الكفار، بل إذا رأى أحدهم من يدعو، قال الفقير أو المحقق أو العارف: ما له ؟! يفعل الله ما يشاء ، وينصر من يريد ، فإن عنده أن الجميع واحد بالنسبة إلى الله، و بالنسبة إليه أيضاً، فإنه ليس له غرض في نصر إحدى الطائفتين لا من جهة ربه، فإنه لا فرق على رأيه عند الله - تعالى - بينهما، ولا من جهة نفسه، فإن حظوظه لا تنقص باستيلاء الكفار، بل كثير منهم تكون/ حظوظه الدنيوية مع استيلاء الكفار والمنافقين والظالمين أعظم، فيكون هواه أعظم.

وعامة من معهم من الخفراء هم من هذا الضرب، فإن لهم حظوظاً ينالونها باستيلائهم، لا تحصل لهم باستيلاء المؤمنين. وشياطينهم تحب تلك الحظوظ المذمومة، وتغريهم بطلبهم، وتخطبهم الشياطين بأمر ونهي وكشف يظنونونه من جهة الله، وإن الله هو أمرهم ونهاهم، وأنه حصل لهم من المكاشفة، ما حصل لأولياء الله المتقين، ويكون ذلك كله من الشياطين، وهم لا يفرقون بين الأحوال الرحمانية، والشيطانية؛ لأن الفرق مبني على شهود الفرق من جهة الرب - تعالى - وعندهم لا فرق بين الأمور الحادثة كلها من جهة الله - تعالى - إنما هو مشيئة محضة تناولت الأشياء تناولاً واحداً، فلا يحب شيئاً ولا يبغض شيئاً.

ولهذا يشترك هؤلاء في جنس السماع الذي يثير مافي النفوس، من الحب والوجد والذوق، فيثير من قلب كل أحد حبه وهواه، وأهواؤهم متفرقة ، فإنهم لم يجتمعوا على محبة ما يحبه الله ورسوله، إذ كان محبوب الحق - على أصل قولهم - هو ما قدره فوقه،

وإذا اختلفت أهواؤهم في الوجد، اختلفت أهواء شياطينهم، فقد يقتل بعضهم بعضا بشياطينه؛ لأنها أقوى من شياطين ذاك وقد يسلبه ما معه من الحال الذي هو التصرف والمكاشفة الحاصلة له بسبب شياطينهم، فتكون شياطينه هربت من شياطين ذلك. فيضعف أمره، ويسلب حاله، كمن كان ملكاً له أعوان فأخذت أعوانه، فيبقى ذليلاً لا ملك له،

٨/٣٥٢ / فكثير من هؤلاء كالمملوك الظلمة الذين يعادي بعضهم بعضاً، إما مقتول وإما مأسور، وإما مهزوم. فإن منهم من يأسر غيره فيبقى تحت تصرفه، ومنهم من يسلبه غيره، فيبقى لا حال له، كالمملك المهزوم، فهذا كله من تفريع أصل الجهمية الغلاة في الجبر في القدر.

وإنما يخلص من هذا كله من أثبت لله محبته لبعض الأمور وبغضه لبعضها، وغضباً من بعضها، وفرحاً ببعضها، وسخطاً لبعضها، كما أخبرت به الرسل، ونطقت به الكتب، وهذا هو الذي يشهد، أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويعلم أن التوحيد الذي بعثت به الرسل أن يعبد الله وحده لا شريك له، فيعبد الله دون ما سواه.

وعبادته تجمع كمال محبته وكمال الذل له، كما قال تعالى: ﴿وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلُمُوا لَهُ﴾ [الزمر: ٥٤]، فينيب قلبه إلى الله ويسلم له، ويتبع ملة إبراهيم حنيفاً ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، ويعلم أن ما أمر الله ورسوله به فإن الله يحبه ويرضاه، وما نهى عنه فإنه يبغضه وينهى عنه ويمقت عليه ويسخط على فاعله، فصار يشهد الفرق من جهة الحق تعالى.

٨/٣٥٣ ويعلم أن الله - تعالى - يحب أن يعبد وحده لا شريك له، ويبغض من يجعل له أنداداً يحبونهم كحب الله، وإن كانوا مقرين بتوحيد الربوبية كمشركي/ العرب وغيرهم، وإن هؤلاء القدرية الجبرية الجهمية أهل الفناء في توحيد الربوبية، حقيقة قولهم من جنس قول المشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨] قال الله تعالى: ﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ . قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٨، ١٤٩].

فإن هؤلاء المشركين لما أنكروا ما بعثت به الرسل من الأمر والنهي، وأنكروا التوحيد الذي هو عبادة الله وحده لا شريك له، وهم يقرون بتوحيد الربوبية، وأن الله خالق كل شيء، ما بقى عندهم من فرق من جهة الله - تعالى - بين مأمور ومحظور، فقالوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وهذا حق، فإن الله لو شاء ألا يكون هذا لم يكن، لكن أي فائدة لهم في هذا، هذا غايته أن هذا الشرك والتحریم

بقدر، ولا يلزم إذا كان مقدوراً أن يكون محبوباً مرضياً لله، ولا علم عندهم بأن الله أمر به ولا أحبه ولا رضىه بل ليسوا في ذلك إلا على ظن وخرص.
فإن احتجوا بالقدر، فالقدر عام لا يختص بحالهم.

وإن قالوا: نحن نحب هذا، ونسخط هذا، فنحن نفرق الفرق الطبيعي؛ لانتفاء الفرق من جهة الحق، قال تعالى: لا علم عندكم بانتفاء الفرق من جهة الله تعالى، والجهمية المثبتة للشرع تقول: بأن الفرق الثابت هو أن التوحيد/ قرن به النعيم، والشرك قرن به العذاب وهو الفرق الذي جاء به الرسول ﷺ، وهو عندهم يرجع إلي علم الله بما سيكون وإخباره، بل هؤلاء لا يرجع الفرق عندهم إلى محبة منه، لهذا وبغض لهذا.

وهؤلاء يوافقون المشركين في بعض قولهم لا في كله، كما أن القدرية من الأمة - الذين هم مجوس الأمة - يوافقون المجوس المحضة في بعض قولهم لا في كله، وإلا فالرسول قد دعاهم إلى عبادة الله وحده لا شريك له، وإلى محبة الله دون ما سواه، وإلى أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، والمحبة تتبع الحقيقة فإن لم يكن المحبوب في نفسه مستحقاً أن يحب لم يجز الأمر بمحبته فضلاً عن أن يكون أحب إلينا من كل ما سواه.

وإذا قيل: محبته، محبة عبادته وطاعته، قيل: محبة العبادة والطاعة فرع على محبة المعبود المطاع، وكل من لم يحب في نفسه لم تحب عبادته وطاعته؛ ولهذا كان الناس يبغضون طاعة الشخص الذي يبغضونه، ولا يمكنهم مع بغضه محبة طاعته، إلا لغرض آخر محبوب، مثل عوض يعطيهم على طاعته، فيكون المحبوب في الحقيقة هو ذلك العوض، فلا يكون الله ورسوله أحب إليهم مما سواهما، إلا بمعنى أن العوض الذي يحصل من المخلوقات أحب إليهم من كل شيء.

ومحبة ذلك العوض مشروط بالشعور به، فما لا يشعر به تمتنع محبته، فإذا قيل: هم قد وعدوا على محبة الله ورسوله بأن يعطوا أفضل محبوباتهم المخلوقة،/ قيل: لا معنى لمحبة الله ورسوله عندكم إلا محبة ذلك العوض، والعوض غير مشعور به حتي يحب، وإذا قيل: بل إذا قال: من قال: لا يحب غيره إلا لذاته. المعنى: أنك إذا أطعنتي أعطيتك أعظم ما تحبه صار محباً لذلك الأمر له، قيل: ليس الأمر كذلك بل يكون قلبه فارغاً من محبة ذلك الأمر، وإنما هو معلق بما وعده من العوض على عمله كالفعلة الذين يعملون من البناء والخياطة والنساجة وغير ذلك ما يطلبون به أجورهم، فهم قد لا يعرفون صاحب العمل أو لا يحبونه ولا لهم غرض فيه، إنما غرضهم في العوض الذي يحبونه.

وهذا أصل قول الجهمية القدريّة والمعتزلة الذي ينكرون محبة الله - تعالى - ولهذا قالت المعتزلة ومن اتبعها من الشيعة: إن معرفة الله وجبت لكونها لطفًا في أداء الواجبات العقلية فجعلوا أعظم المعارف تبعًا لما ظنوه واجبًا بالعقل ، وهم ينكرون محبة الله والنظر إليه فضلًا عن لذة النظر .

وابن عقيل لما كان في كثير من كلامه طائفة من كلام المعتزلة سمع رجلاً يقول: اللهم إني أسألك لذة النظر إلى وجهك، فقال: يا هذا ! هب أن له وجهًا أفنتلذذ بالنظر إليه؟! وهذا اللفظ مأثور عن النبي ﷺ في الحديث الذي رواه النسائي وغيره عن عمار عن النبي ﷺ أنه قال في الدعاء: « اللهم بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق، أحيني ما كانت الحياة خيرًا لي ، وتوفني إذا كانت الوفاة خيرًا لي ، اللهم إني أسألك خشيتك في الغيب والشهادة، وأسألك كلمة الحق في الغضب والرضى، وأسألك القصد في الفقر والغنى، وأسألك نعيمًا لا ينفد وأسألك قرة عين لا تنقطع، وأسألك / الرضا بعد القضاء، وبرد العيش بعد الموت وأسألك لذة النظر إلى وجهك الكريم، والشوق إلى لقائك من غير ضراء مضرة ولا فتنة مضلة ، اللهم زينا بزينة الإيمان، واجعلنا هداة مهتدين»^(١).

وقد روى هذا اللفظ من وجه آخر عن النبي ﷺ - أظنه من رواية زيد بن ثابت - ومعناه في الصحيح من حديث صهيب عن النبي ﷺ قال: « إذا دخل أهل الجنة الجنة نادى مناد: يا أهل الجنة، إن لكم عند الله موعدًا يريد أن ينجزكموه، فيقولون: ما هو؟ ألم يبيض وجوهنا، ويثقل موازيننا، ويدخلنا الجنة ويجرنا من النار؟ قال: فيكشف الحجاب فينظرون إليه فما أعطاهم شيئًا أحب إليهم من النظر إليه وهي الزيادة» يعني قوله: «اللَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ» [يونس: ٢٦] (٢).

فقد أخبر أنه ليس فيما أعطوه من النعيم أحب إليهم من النظر، وإذا كان النظر إليه أحب الأشياء إليهم علم أنه نفسه أحب الأشياء إليهم، وإلا لم يكن النظر أحب أنواع النعيم إليهم، فإن محبة الرؤية تتبع محبة المرئي، وما لا يحب ولا يبغض في نفسه لا تكون رؤيته أحب إلى الإنسان من جميع أنواع النعيم.

وفي الجملة، فإنكار الرؤية والمحبة والكلام - أيضًا - معروف من كلام الجهمية والمعتزلة

(١) النسائي في السهو (١٣٠٥) ، وأحمد ٤/ ٢٦٤ .

(٢) مسلم في الإيمان (١٨١ / ٢٩٧) .

ومن وافقهم، والأشعرية ومن تابعهم يوافقونهم على/ نفي المحبة ويخالفونهم في إثبات الرؤية ولكن الرؤية التي يثبتونها لا حقيقة لها.

وأول من عرف عنه في الإسلام أنه أنكر أن الله يتكلم، وأن الله يحب عباده: الجعد ابن درهم، ولهذا أنكر أن يكون اتخذ الله إبراهيم خليلاً، أو كلم موسى تكليماً، فضحى به خالد بن عبد الله القسري، وقال: ضحوا أيها الناس، تقبل الله ضحاياكم، فإني مضح بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، تعالى الله عما يقوله الجعد علواً كبيراً، ثم نزل فذبحه.

وأما الصوفية، فهم يثبتون المحبة بل هذا أظهر عندهم من جميع الأمور، وأصل طريقتهم إنما هي الإرادة والمحبة، وإثبات محبة الله مشهور في كلام أوليهم وآخرهم، كما هو ثابت بالكتاب والسنة واتفاق السلف.

والمحبة جنس تحته أنواع كثيرة فكل عابد محب لمعبوده، فالمشركون يحبون آلهتهم، كما قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وفيه قولان:

أحدهما: يحبونهم كحب المؤمنين لله، والثاني: يحبونهم كما/ يحبون الله؛ لأنه قد قال: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، فلم يمكن أن يقال: إن المشركين يعبدون آلهتهم كما يعبد الموحدون الله، بل كما يحبون - هم - الله، فإنهم يعدلون آلهتهم برب العالمين، كما قال: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، وقال: ﴿تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ . إِذْ نُسَوِّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٩٧، ٩٨].

وقد قال: بعض من نصر القول الأول في الجواب عن حجة القول الثاني قال المفسرون: قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾، أي: أشد حباً لله من المشركين لآلهتهم. فيقال له: ما قاله هؤلاء المفسرون مناقض لقولك، فإنك تقول: إنهم يحبون الأنداد كحب المؤمنين لله، وهذا يناقض أن يكون المؤمنون أشد حباً لله من المشركين لأربابهم، فتبين ضعف هذا القول وثبت أن المؤمنين يحبون الله أكثر من محبة المشركين لله ولآلهتهم، لأن أولئك أشركوا في المحبة، والمؤمنون أخلصوها كلها لله.

وأيضاً، فقوله: ﴿كَحُبِّ اللَّهِ﴾ أضيف فيه المصدر إلى المحبوب المفعول، وحذف فاعل الحب، فلما أن يراد كما يحب الله - من غير تعيين فاعل - فيبقى عاماً في حق الطائفتين، وهذا يناقض قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾، وإما أن يراد كحبهم لله،

ولا يجوز أن يراد كما يحب غيرهم لله، إذ ليس في الكلام ما يدل على هذا بخلاف حبهم، فإنه قد دل عليه قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، فأضاف الحب المشبه إليهم/ فكذلك الحب المشبه لهم إذ كان سياق الكلام يدل عليه إذا قال: يحب زيدًا كحب عمرو، أو يحب عليا كحب أبي بكر، أو يحب الصالحين من غير أهل كحب الصالحين من أهله، أو قيل: يحب الباطل كحب الحق، أو يحب سماع المكاء والتصدية كحب سماع القرآن، وأمثال ذلك لم يكن المفهوم إلا أنه هو المحب للمشبه والمشبه به، وأنه يحب هذا كما يحب هذا، لا يفهم منه أنه يحب هذا كما يحب غيره هذا. إذ ليس في الكلام ما يدل على محبة غيره أصلاً.

والمقصود أن المحبة تكون لما يتخذ إلها من دون الله، وقد قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَصْلَهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الجن: ٢٣]، فمن كان يعبد ما يهواه فقد اتخذ إلهه هواه، فما هويه هوية إلهه، فهو لا يتأله من يستحق التأله، بل يتأله ما يهواه وهذا المتخذ إلهه هواه له محبة كمحبة المشركين لألتهم، و محبة عباد العجل له، وهذه محبة مع الله لا محبة لله، وهذه محبة أهل الشرك.

والنفوس قد تدعى محبة الله، وتكون في نفس الأمر محبة شرك تحب ما تهواه، وقد أشركته في الحب مع الله، وقد يخفى الهوى على النفس فإن حبك الشيء يعمي ويصم. وهكذا الأعمال التي يظن الإنسان، أنه يعملها لله، وفي نفسه شرك قد خفى / عليه، وهو يعملها، إما لحب رياسة، وإما لحب مال، وإما لحب صورة، ولهذا قالوا: يارسلو الله، الرجل يقاتل شجاعة وحمية ورياء فأى ذلك في سبيل الله؟ فقال: « من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله»^(١).

فلما صار كثير من الصوفية النساك المتأخرين يدعون المحبة، ولم يزنوها بميزان العلم والكتاب والسنة، دخل فيها نوع من الشرك، واتباع الأهواء والله تعالى قد جعل محبته موجبة لاتباع رسوله. فقال: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]؛ وهذا لأن الرسول هو الذي يدعو إلى ما يحبه الله، وليس شيء يحبه الله إلا والرسول يدعو إليه، وليس شيء يدعو إليه الرسول إلا والله يحبه، فصار محبوب الرب ومدعو الرسول متلازمين، بل هذا هو هذا في ذاته، وإن تنوعت الصفات.

فكل من ادعى أنه يحب الله، ولم يتبع الرسول فقد كذب، ليست محبته لله وحده،

(١) مسلم في الإمامة (١٩٠٤ / ١٥٠).

بل إن كان يحبه فهي محبة شرك، فإنما يتبع ما يهواه كدعوي اليهود والنصارى محبة الله، فإنهم لو أخلصوا له المحبة لم يحبوا إلا ما أحب، فكانوا يتبعون الرسول، فلما أحبوا ما أبغض الله مع دعواهم حبه كانت محبتهم من جنس محبة المشركين.

٨/٣٦١

وهكذا أهل البدع، فمن قال: إنه من المرادين لله المحبين له، وهو لا يقصد اتباع الرسول والعمل بما أمر به، وترك ما نهى عنه، فمحبه فيها شوب من محبة المشركين واليهود والنصارى، بحسب ما فيه من البدعة، فإن البدع التي ليست مشروعة وليست دعا إليه الرسول لا يحبها الله فإن الرسول دعا إلى كل ما يحبه الله، فأمر بكل معروف ونهى عن كل منكر.

وأيضاً، فمن تمام محبة الله ورسوله بغض من حاد الله ورسوله، والجهاد في سبيله، لقوله تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢]، وقال تعالى: ﴿تَرَىٰ كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ . وَلَوْ كَانُوا يَوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٨٠، ٨١]، وقال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾ [المتحنة: ٤].

فأمر المؤمنين أن يتأسوا بإبراهيم، ومن معه، حيث أبدوا العداء والبغضاء لمن أشرك حتى يؤمنوا بالله وحده، فأين هذا من حال من لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة؟!

٨/٣٦٢

/وهؤلاء سلكوا طريق الإرادة والمحبة، مجملاً من غير اعتصام بالكتاب والسنة، كما سلك أهل الكلام والرأي طريق النظر والبحث، من غير اعتصام بالكتاب والسنة، فوقع هؤلاء في ضلالات وهؤلاء في ضلالات، كما قال تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَأْتِيكُمْ مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى . وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى . قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا . قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى﴾ [طه: ١٢٣-١٢٦]، وقال: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقال: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلْبَيِّ هِيَ أَفْوَهم﴾ [الإسراء: ٩]، وقال: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنِ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾ [يونس: ١٠٨]. ومثل هذا كثير في القرآن .

وقد بسط الكلام على هذا الأصل في غير هذا الموضع .

فإن قيل : صاحب الفناء في توحيد الربوبية قد شهد أن الرب خلق كل شيء ، وقد يكون ممن يثبت الحكمة ، فيقول : إنما خلق المخلوقات لحكمة ، وهو يحب تلك الحكمة ويرضاها ، وإنما خلق ما يكرهه لما يحبه ، والذين فرقوا بين المحبة والإرادة ، قالوا : المريض يريد الدواء ولا يحبه ، وإنما يحب ما يحصل به وهو العافية وزوال المرض ، فالرب تعالى خلق الأشياء كلها بمشيئته فهو مريد لكل ما خلق ، ولما أحبه من الحكمة ، وإن كان لا يحب بعض المخلوقات من الأعيان والأفعال ، لكنه يحب الحكمة التي خلق لأجلها ، فالعارف إذا شهد / هذا أحب أيضاً أن يخلق لتلك الحكمة وتكون الأشياء مرادة محبوبة له كما هي للحق فهو وإن كره الكفر والفسوق والعصيان ، لكن ما خلقه الله منه خلقه لحكمة ، وإرادة ، فهو مراد محبوب باعتبار غايته لا باعتباره في نفسه .

٨/٣٦٣

قيل : من شهد هذا المشهد ، فهو يستحسن ما حسنه الله وأحبه ورضيه ، ويستقبح ما كرهه الله وسخطه ، ولكن إذا كان الله خلق هذا المكروه لحكمة يحبها ، فالعارف هو أيضاً يكرهه ويبغضه كما كرهه الله ، ولكن يحب الحكمة التي خلق لأجلها ، فيكون حبه وعلمه موافقاً لعلم الله وحبه ، لا مخالفاً . والله عليم حكيم ، فهو يعلم الأشياء على ما هي عليه ، وهو حكيم فيما يحبه ويريده ، ويتكلم به وما يأمر به ويفعله ، فإن كان يعلم أن الفعل الفلاني والشئ الفلاني متصف بما هو مذموم لأجله ، مستحق للبغض والكراهة كان من حكمته أن يبغضه ويكرهه ، وإذا كان يعلم أن في وجوده حصول حكمة محبوبة محمودة ، كان من حكمته أنه يخلقه ويريده ؛ لأجل تلك الحكمة المحبوبة التي هي وسيلة إلى حصوله .

وإذا قيل : إن هذا الوسط يحب باعتبار أنه وسيلة إلى محبوب لذاته ، ويبغض باعتبار ما اتصف به من الصفات المذمومة كان هذا حسناً كما تقول : إن الإنسان قد يبغض الدواء من وجه ويحبه من وجه ، وكذلك أمور كثيرة تحب من وجه وتبغض من وجه .

٨/٣٦٤

/ وأيضاً يجب الفرق بين أن يكون مضرّاً بالشخص مكروهاً له بكل اعتبار ، وبين أن يكون الله خلقه لحكمة في ذلك .

وإذا كان الله خلق كل شيء لحكمة له في ذلك ، فإذا شهد العبد أن له حكمة ورأي هذا مع الجمع الذي يشترك فيه المخلوقات ، فلا يمنعه ذلك أن يشهد ما بينهما من الفرق الذي فرق الله به بين أهل الجنة ، وأهل النار ، بل لا بد من شهود هذا الفرق في ذلك الجمع وهذا الشهود مطابق لعلم الله وحكمته . والله أعلم .

وقد قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٢٤]، فأخبر أن من كانت محبوباته أحب إليه من الله ورسوله والجهاد في سبيله، فهو من أهل الوعيد، وقال في الذين يحبهم ويحبونه: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾ [المائدة: ٥٤].

فلا بد لمحِبِ الله من متابعة الرسول، والمجاهدة في سبيل الله، بل هذا لازم لكل مؤمن. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥]، فهذا حب المؤمن لله. ٨/٣٦٥

وأما المحبة الشريكية، فليس فيها متابعة للرسول، ولا بغض لعدوه ومجاهدة له، كما يوجد في اليهود والنصارى والمشركين يدعون محبة الله، ولا يتابعون الرسول، ولا يجاهدون عدوه.

وكذلك أهل البدع المدعون للمحبة لهم، من الإعراض عن اتباع الرسول بحسب بدعتهم، وهذا من حبهم لغير الله، وتجاهلهم من أبعد الناس عن موالاة أولياء الرسول، ومعاداة أعدائه، والجهاد في سبيله لما فيهم من البدع التي هي شعبة من الشرك.

والذين ادعوا المحبة من الصوفية وكان قولهم في القدر من جنس قول الجهمية المجبرة هم في آخر الأمر، لا يشهدون للرب محبياً إلا ما وقع وقدر، وكل ما وقع من كفر وفسوق وعصيان فهو محبوبه عندهم، فلا يبقى في هذا الشهود فرق بين موسى، وفرعون، ولا بين محمد، وأبي جهل، ولا بين أولياء الله وأعدائه، ولا بين عبادة الله وحده، وعبادة الأوثان، بل هذا كله عند الفاني في توحيد الربوبية سواء، ولا يفرق بين حادث وحادث إلا من جهة ما يهواه ويحبه، وهذا هو الذي اتخذ إلهه هواه، إنما يأله ويحب ما يهواه وهو وإن كان عنده محبة لله، فقد اتخذ من دون الله أنداداً يحبهم كحب الله، وهم / من يهواه، هذا ما دام فيه محبة لله، وقد ينسلخ منها حتي يصير إلى التعطيل، كفرعون وأمثاله الذي هو أسوأ حالاً من مشركي العرب ونحوهم. ٨/٣٦٦

ولهذا هؤلاء يحبون بلا علم، ويبغضون بلا علم، والعلم ما جاء به الرسول، كما قال: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٦١]، وهو الشرع المنزل؛ ولهذا كان الشيوخ العارفون كثيراً ما يوصون المريدين باتباع العلم والشرع، كما قد ذكرنا قطعة من

كلامهم في غير هذا الموضع، لأن الإرادة والمحبة إذا كانت بغير علم وشرع، كانت من جنس محبة الكفار وإرادتهم، فهؤلاء السالكون المريدون الصوفية والفقراء الزاهدون العابدون، الذين سلكوا طريق المحبة والإرادة إن لم يتبعوا الشرع المنزل، والعلم الموروث عن النبي ﷺ فيحبون ما أحب الله ورسوله، ويغضون ما أبغض الله ورسوله، وإلا أفضى بهم الأمر إلى شعب من شعب الكفر والنفاق.

ولا يتم الإيمان والمحبة لله، إلا بتصديق الرسول فيما أخبر وطاعته فيما أمر.

ومن الإيمان بما أخبر، الإيمان بما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله، فمن نفى الصفات فقد كذب خبره.

٨/٣٦٧

ومن الإيمان بما أمر فعل ما أمر وترك ما حظر، ومحبة الحسنات وبغض السيئات، ولزوم هذا الفرق إلى الممات، فمن لم يستحسن الحسن المأمور به، ولم يستقبح السيئ المنهي عنه لم يكن معه من الإيمان شيء، كما قال ﷺ في الحديث الصحيح: «من رأى منك منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»^(١). وكما قال في الحديث الصحيح عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: «ما من نبي بعثه الله في أمته قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب، يأخذون بسنته ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدكم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل». رواه مسلم^(٢).

فأضعف الإيمان الإنكار بالقلب، فمن لم يكن في قلبه بغض المنكر الذي يبغضه الله ورسوله، لم يكن معه من الإيمان شيء؛ ولهذا يوجد المبتدعون الذين يدعون المحبة المجملة المشتركة التي تضاهي محبة المشركين، يكرهون من ينكر عليهم شيئًا من أحوالهم، ويقولون: فلان ينكر، وفلان ينكر، وقد يتلون كثيرًا بمن ينكر ما معهم من حق وباطل، فيصير هذا يشبه النصراني الذي يصدق بالحق والباطل، ويحب الحق والباطل، كالمشرك الذي يحب الله ويحب الأنداد، وهذا كاليهودي الذي يكذب بالحق والباطل، ويبغض الحق والباطل، فلا يحب الله، ولا يحب الأنداد، بل يستكبر عن عبادة الله، كما استكبر فرعون وأمثاله.

(١) مسلم في الإيمان (٧٨/٤٩)، والترمذي في الفتن (٢١٧٢) وقال: «حديث حسن صحيح»، وأحمد ٢٠/٣،

٤٩، كلهم عن أبي سعيد الخدري.

(٢) مسلم في الإيمان (٨٠/٥٠).

/ وهذا موجود كثيرا في أهل البدع من أهل الإرادة، والبدع من أهل الكلام، هؤلاء يقرّون بالحق والباطل مضاهاة للنصارى، وهؤلاء يكذبون بالحق والباطل مضاهاة لليهود، وإنما دين الإسلام وطريق أهل القرآن والإيمان إنكار ما يبغضه الله ورسوله، ومحبة ما يحبه الله ورسوله والتصديق بالحق، والتكذيب بالباطل، فهم في تصديقهم ومحبتهم معتدلون يصدقون بالحق، ويكذبون بالباطل، ويحبون الحق ويبغضون الباطل، يصدقون بالحق الموجود ويكذبون بالباطل المفقود، ويحبون الحق الذي يحبه الله ورسوله، وهو المعروف الذي أمر الله ورسوله به، ويبغضون المنكر الذي نهى الله ورسوله عنه، وهذا هو الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، لا طريق المغضوب عليهم الذين يعرفون الحق، فلا يصدقون به ولا يحبونه، ولا الضالين الذين يعتقدون ويحبون ما لم ينزل الله به سلطاناً.

والمقصود هنا : أن المحبة الشريكة البدعية هي التي أوقعت هؤلاء في أن آل أمرهم إلى ألا يستحسنوا حسنة، ولا يستقبحوا سيئة ؛ لظنهم أن الله لا يحب مأموراً ولا يبغض محظوراً، فصاروا في هذا من جنس من أنكر أن الله يحب شيئاً ويبغض شيئاً، كما هو قول الجهمية نفاة الصفات، وهؤلاء قد يكون أحدهم مثبتاً لمحبة الله ورضاه، وفي أصل اعتقاده إثبات الصفات، لكن إذا جاء إلى القدر لم يثبت شيئاً غير الإرادة الشاملة، وهذا وقع فيه / طوائف من مثبتة الصفات، تكلموا في القدر بما يوافق رأي جهم والأشعرية، فصاروا مناقضين لما أثبتوه من الصفات، كحال أصحاب «منازل السائرين» وغيره.

وأما أئمة الصوفية، والمشايع المشهورون من القدماء مثل الجنيد بن محمد وأتباعه، ومثل الشيخ عبد القادر وأمثاله، فهؤلاء من أعظم الناس لزوماً للأمر والنهي، وتوصية باتباع ذلك، وتحذيراً من المشي مع القدر، كما مشى أصحابهم أولئك، وهذا هو الفرق الثاني الذي تكلم فيه الجنيد مع أصحابه، والشيخ عبد القادر كلامه كله يدور على اتباع المأمور وترك المحذور، والصبر على المقدور، ولا يثبت طريقاً تخالف ذلك أصلاً لا هو ولا عامة المشايخ المقبولين عند المسلمين، ويحذر عن ملاحظة القدر المحض بدون اتباع الأمر والنهي، كما أصاب أولئك الصوفية الذين شهدوا القدر وتوحيد الربوبية، وغابوا عن الفرق الإلهي الديني الشرعي المحمدي، الذي يفرق بين محبوب الحق ومكروهه، ويثبت أنه لا إله إلا هو.

وهذا من أعظم ما تجب رعايته على أهل الإرادة والسلوك، فإن كثيراً من المتأخرين زاغ عنه فضل سواء السبيل، وإنما يعرف هذا من توجه بقلبه وانكشفت له حقائق الأمور، وصار

يشهد الربوبية العامة والقيومية الشاملة، فإن لم يكن معه نور الإيمان والقرآن الذي يحصل به الفرقان، حتى يشهد الإلهية التي تميز بين أهل التوحيد والشرك، وبين ما يحبه الله وما يبغضه، وبين / ما أمر به الرسول، وبين ما نهى عنه، وإلا خرج عن دين الإسلام بحسب خروجه عن هذا، فإن الربوبية العامة قد أقر بها المشركون الذين قال فيهم: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦].

وإنما يصير الرجل مسلماً حنيفاً موحداً إذا شهد أن لا إله إلا الله. فعبد الله وحده بحيث لا يشرك معه أحداً في تأله، ومحبة له وعبوديته وإنابته إليه، وإسلامه له، ودعائه له، والتوكل عليه، وموالاته فيه، ومعاداته فيه، ومحبة ما يحب؛ وبغضه ما يبغض ويفنى بحق التوحيد عن باطل الشرك، وهذا فناء يقارنه البقاء فيفنى عن تأله ما سوى الله بتأله الله تحقيقاً لقوله: لا إله إلا الله، فيفنى ويفنى من قلبه تأله ما سواه، ويثبت، ويبقى في قلبه تأله الله وحده، وقد قال النبي ﷺ - في الحديث الصحيح - : «من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة»^(١)، وفي الحديث الآخر: «من كان آخر كلامه، لا إله إلا الله دخل الجنة»^(٢)، وقال في الصحيح: «لقنوا موتاكم لا إله إلا الله»^(٣)، فإنها حقيقة دين الإسلام فمن مات عليها مات مسلماً.

والله - تعالى - قد أمرنا ألا نموت إلا على الإسلام في غير موضع. كقوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، وقال الصديق: ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِماً وَأَلْحَقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ [يوسف: ١٠١]، والصحيح من القولين أنه لم يسأل الموت، ولم يتمنه، وإنما سأل أنه إذا مات يموت على الإسلام، فسأل الصفة لا الموصوف كما أمر الله بذلك، وأمر به خليله إبراهيم وإسرائيل، وهكذا قال غير واحد من العلماء، منهم ابن عقيل وغيره، والله تعالى أعلم.

(٢) أبو داود في الجنائز (٣١١٦).

(١) مسلم في الإيمان (٤٣ / ٢٦).

(٣) مسلم في الجنائز (٩١٧ / ٢).

/ قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية - رحمه الله تعالى :

فصل

قد تكلم الناس من أصحابنا وغيرهم في استطاعة العبد، هل هي مع فعله أم قبله؟ وجعلوها قولين متناقضين ، فقوم جعلوا الاستطاعة مع الفعل فقط، وهذا هو الغالب على مثبتة القدر المتكلمين من أصحاب الأشعري، ومن وافقهم من أصحابنا وغيرهم.

وقوم جعلوا الاستطاعة قبل الفعل، وهو الغالب على النفاة من المعتزلة والشيعة، وجعل الأولون القدرة لا تصلح إلا لفعل واحد، إذ هي مقارنة له لا تنفك عنه، وجعل الآخرون الاستطاعة لا تكون إلا صالحة للضدين، ولا تقارن الفعل أبداً، والقدرة أكثر انحرافاً فإنهم يمنعون أن يكون مع الفعل قدرة بحال، فإن عندهم أن المؤثر لا بد أن يتقدم على الأثر لا يقارنه بحال، سواء في ذلك القدرة والإرادة والأمر.

/ والصواب الذي دل عليه الكتاب والسنة، أن الاستطاعة متقدمة على الفعل، ومقارنة له أيضاً. وتقارنه - أيضاً - استطاعة أخرى لا تصلح لغيره.

فالاستطاعة نوعان متقدمة صالحة للضدين، ومقارنة لا تكون إلا مع الفعل، فتلك هي المصححة للفعل المجوزة له، وهذه هي الموجبة للفعل المحققة له.

قال الله تعالى في الأولى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، ولو كانت هذه الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل، لما وجب الحج إلا على من حج، ولما عصى أحد بترك الحج، ولا كان الحج واجباً على أحد قبل الإحرام به، بل قبل فراغه. وقال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، فأمر بالتقوى بمقدار الاستطاعة، ولو أراد الاستطاعة المقارنة لما وجب على أحد من التقوى، إلا ما فعل فقط، إذ هو الذي قارنته تلك الاستطاعة، وقال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] والوسع الموسوع، وهو الذي تسعه وتطيقه، فلو أريد به المقارن لما كلف أحد إلا الفعل الذي أتى به فقط، دون ما تركه من الواجبات. وقال تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ [مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتِمَّاسًا]﴾^(١) فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤]، والمراد به الاستطاعة المتقدمة، وإلا كان المعنى، فمن لم يفعل الصيام فإطعام

(١) ما بين المعنيتين سقط من المطبوعة، والصواب ما أثبتناه.

ستين، فيجوز حينئذ الإطعام لكل من لم يصم، ولا يكون الصوم واجباً على أحد حتى يفعل، وقال النبي ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»^(١). ولو أريد به المقارنة فقط لكان المعنى: فأتوا منه ما فعلتم، / فلا يكونون مأمورين إلا بما فعلوه، وكذلك قال النبي ﷺ لعمران بن حصين: «صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع، فعلي جنب»^(٢). ولو أريد المقارنة لكان المعنى، فإن لم تفعل فتكون مخيراً، ونظائر هذا متعددة فإن كل أمر علق في الكتاب والسنة وجوبه بالاستطاعة وعدمه بعدمها لم يرد به المقارنة وإلا لما كان الله قد أوجب الواجبات إلا على من فعلها، وقد أسقطها عن من لم يفعلها فلا يآثم أحد بترك الواجب المذكور.

وأما الاستطاعة المقارنة الموجبة، فمثل قوله تعالى: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾ [هود: ٢٠]، وقوله: ﴿الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [الكهف: ١٠١]، فهذه الاستطاعة هي المقارنة الموجبة، إذ الأخرى لا بد منها في التكليف.

فالأولى: هي الشرعية التي هي مناط الأمر والنهي، والثواب والعقاب، وعليها يتكلم الفقهاء وهي الغالبة في عرف الناس.

والثانية: هي الكونية التي هي مناط القضاء والقدر، وبها يتحقق وجود الفعل، فالأولى للكلمات الأمرية الشرعية، والثانية للكلمات الخلقية الكونية. كما قال: ﴿وَصَدَقْتُ بِكَلِمَاتٍ رَبِّهَا وَكُتِبَ﴾ [التحریم: ١٢].

وقد اختلف الناس في قدرة العبد على خلاف معلوم الحق أو مراده، / والتحقيق أنه قد يكون قادراً بالقدرة الأولى الشرعية المتقدمة على الفعل. فإن الله قادر أيضاً على خلاف المعلوم والمراد، وإلا لم يكن قادراً إلا على ما فعله. وليس العبد قادراً على ذلك بالقدرة المقارنة للفعل، فإنه لا يكون إلا ما علم الله كونه وأراد كونه، فإنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وكذلك قول الحواريين: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾ [المائدة: ١١٢]، وإنما استفهموا عن هذه القدرة، وكذلك ظن يونس أن لن نقدر عليه أي فسر بالقدرة، كما يقال للرجل هل تقدر أن تفعل كذا؟ أي هل تفعله؟ وهو مشهور في كلام الناس.

ولما اعتقدت القدرة أن الأولى كافية في حصول الفعل، وأن العبد يحدث مشيئته جعله مستغنياً عن الله حين الفعل، كما أن الجبرية لما اعتقدت أن الثانية موجبة للفعل،

(١) البخاري في الاعتصام (٢٧٨٨) ومسلم في الفضائل (١٣٣٧ / ١٣٠).

(٢) البخاري في تقصير الصلاة (١١١٧).

وهي من غيره - رأوه مجبوراً على الفعل ، وكلاهما خطأ قبيح ، فإن العبد له مشيئة ، وهي تابعة لمشيئة الله كما ذكر الله ذلك في عدة مواضع من كتابه : ﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ . وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [المائدة : ٥٥ ، ٥٦] ، ﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا . وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان : ٢٩ ، ٣٠] ، ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ . وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير : ٢٨ ، ٢٩] .

فإذا كان الله قد جعل العبد مريداً مختاراً شائياً، امتنع أن يقال هو مجبور مقهور مع كونه قد جعل مريداً. وامتنع أن يكون هو الذي ابتدع لنفسه المشيئة. فإذا قيل هو مجبور على أن يختار مضطراً إلى أن يشاء، فهذا لا نظير له/ وليس هو المفهوم من الجبر بالاضطرار ولا يقدر على ذلك إلا الله.

ولهذا افترق القدرية والجبرية على طرفي نقيض. وكلاهما مصيب فيما أثبتته دون ما نفاه، فأبو الحسين البصري، ومن وافقه من القدرية يزعمون، أن العلم بأن العبد يحدث أفعاله وتصرفاته، علم ضروري وإن جحد ذلك سفسطة.

وابن الخطيب ونحوه من الجبرية يزعمون أن العلم بافتقار رجحان فعل العبد على تركه إلى مرجح من غير العبد ضروري ؛ لأن الممكن المتساوي الطرفين لا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلا بمرجح، وكلا القولين صحيح، لكن دعوي استلزام أحدهما نفي الآخر ليس بصحيح، فإن العبد يحدث لأفعاله كاسب لها، وهذا الإحداث مفتقر إلى محدث، فالعبد فاعل صانع محدث، وكونه فاعلاً صانعاً محدثاً، بعد أن لم يكن، لا بد له من فاعل كما قال : ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ ، فإذا شاء الاستقامة صار مستقيماً، ثم قال : ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ .

فما علم بالاضطرار وما دلت عليه الأدلة السمعية والعقلية كله حق؛ ولهذا كان لا حول ولا قوة إلا بالله، والعبد فقير إلى الله فقراً ذاتياً له في ذاته وصفاته وأفعاله ، مع أن له ذاتاً وصفاتاً وأفعالاً ، فنفى أفعاله كنفي صفاته وذاته وهو جحد للحق شبيه بغلو غالية الصوفية الذين يجعلونه هو الحق، أو جعل شيء منه مستغنيا عن الله أو كائناً بدونه جحد للحق شبيه بغلو الذي قال : / ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ [النازعات : ٢٤] ، وقال : إنه خلق نفسه، وإنما الحق ما عليه أهل السنة والجماعة .

وإنما الغلط في اعتقاد تناقضه بطريق التلازم، وإن ثبت أحدهما مستلزم لنفي الآخر، فهذا ليس بحق، وسببه كون العقل يزيد على العلوم المدلول عليه ما ليس كذلك، وتلك الزيادة تناقض ما علم ودل عليه .

/ وقال الشيخ - قدس الله روحه :

فصل

وأما السؤال : عن تعليل أفعال الله .

فالذي عليه جمهور المسلمين - من السلف والخلف - أن الله تعالى يخلق لحكمة ، ويأمر لحكمة ، وهذا مذهب أئمة الفقه والعلم ، ووافقهم على ذلك أكثر أهل الكلام ، من المعتزلة والكرامية وغيرهم .

وذهب طائفة من أهل الكلام ، ونفاة القياس ، إلى نفي التعليل في خلقه وأمره ، وهو قول الأشعري ، ومن وافقه وقالوا : ليس في القرآن لام تعليل في فعل الله وأمره ، ولا يأمر الله بشيء لحصول مصلحة ، ولا دفع مفسدة ، بل ما يحصل من مصالح العباد ومفاسدهم بسبب من الأسباب ، فإنما خلق ذلك عندها ، لا أنه يخلق هذا لهذا ، ولا هذا لهذا ، واعتقدوا أن التعليل يستلزم الحاجة والاستكمال بالغير ، وأنه يفضي إلى التسلسل .

والمعتزلة ، أثبتت التعليل ، لكن على أصولهم الفاسدة في التعليل ، والتجوير ، / و أما ٨/٣٧٨ أهل الفقه والعلم ، وجمهور المسلمين . الذين يثبتون التعليل ، فلا يثبتونه على قاعدة القدرة ، ولا ينفونه نفي الجهمية ، وقد بسطت الكلام على هذه المسألة في مواضع .

لكن قول الجمهور : هو الذي يدل عليه الكتاب والسنة ، والمعقول الصريح ، وبه يثبت أن الله حكيم ، فإنه من لم يفعل شيئاً لحكمة لم يكن حكيماً ، والكلام في هذا يبني على أصول .

أحدها : إثبات محبة الله ورضاه ، وأنه يستحق أن يعبد لذاته ، ويحب لذاته ، وليس شيء سواه يستحق أن يحب إلا هو ، وكل محبة لغيره فهي فاسدة ، وهذا من معاني الإلهية فإن الإله هو المألوه الذي يستحق من يؤله فيعبد ، والعباد تجمع غاية الذل ، وغاية الحب ، وهذا لا يستحقه إلا هو ، وهو - سبحانه - يحمد نفسه ، ويثنى على نفسه ، ويمجد نفسه ، ويفرح بتوبة التائبين ، ويرضى عن عباده المؤمنين .

والحمد : هو الإخبار بمحاسن المحمود مع المحبة لها . فلو أخبر مخبر بمحاسن غيره من غير محبة لها لم يكن حامداً ولو أحبها ولم يخبر بها لم يكن حامداً . والرب - سبحانه - تعالى - إذا حمد نفسه ، فذكر أسماءه الحسنى وصفاته العلى ، وأفعاله الجميلة ، وأحب نفسه المقدسة ، فكان هو الحامد والمحمود ، والمثنى والمثنى عليه ، والممجد والممجد ، والمحِب

والمحسوب، كان هذا غاية/ الكمال، الذي لا يستحقه غيره، ولا يوصف به إلا هو .

وهو - سبحانه - رب كل شيء ، فلا يكون شيء إلا به، وهو الإله الذي لا إله إلا هو، ولا يجوز أن نعبد إلا هو، فما لا يكون به لا يكون ، وما لا يكون له لا ينفع ولا يدوم، وكل عمل لم يرد به وجهه فهو باطل، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠].

وهو الذي جعل المسلم مسلماً، والمصلي مصلياً، والثائب تائباً، والحامد حامداً، فإذا سر عبده لليسرى ، فتأب إليه وفرح الله بتوبته، وشكره فرضي بشكره وعمل صالحاً فأحبه، لم يكن المخلوق هو الذي جعل الخالق راضياً محباً فرحاً بتوبته، بل الرب هو الذي جعل المخلوق فاعلاً لما يفرحه ويرضيه ويحبه ، وكل ذلك حاصل بمشيئته وقدرته لا شريك له في إحداث شيء من المحدثات، ولا هو مفتقر إلى غيره بوجه من الوجوه ، بل هو الغني عن كل ما سواه من كل وجه، وكل ما سواه فقير إليه من كل وجه، فإذا خلق شيئاً لحكمة يحبها ويرضاها لم يجز أن يقال: هو مفتقر إلى غيره، إلا إذا كان هناك خالق غيره يفعل ما يحبه ويرضاه، وهذا يجيء على قول القدرية، الذين يزعمون أنه لم يخلق أفعال العباد، وإن الطاعات وجدت بدون قدرته وخلقه، فإذا قيل: إنه يحبها ويرضاها ، لزم أن يكون المخلوق جعله كذلك.

وأما على قول أهل السنة الذين يقولون: إنه خالق كل شيء من/ أفعال العباد وغيرها، فلم يوجد إلا ما خلقه هو، وله في ذلك من الحكمة البالغة ما يعلمه هو علي وجه التفصيل، وقد يعلم بعض عباده من ذلك ما يعلمه إياه إذ لا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء.

وأما كون ذلك يستلزم قيام الأمور الاختيارية بذاته، فهذا قول السلف، وأئمة الحديث والسنة، وكثير من أهل الكلام.

وأما كون ذلك يستلزم التسلسل في المستقبل، فإنه إذا خلق شيئاً لحكمة توجد بعد وجوده، وتلك الحكمة لحكمة أخرى لزم التسلسل في المستقبل، فهذا جائز عند المسلمين وغيرهم ممن يقول بدوام نعيم أهل الجنة، وإنما يخالف في ذلك من شك، كالجهنم بن صفوان الذي يقول بفناء الجنة والنار، وكأبي الهذيل الذي يقول بانقطاع حركات أهل الجنة والنار. فإن هذين ادعيا امتناع وجود ما لا يتناهى في الماضي والمستقبل. وخالفهم جماهير المسلمين.

والجواب الثاني : أن يقال : التسلسل نوعان :

أحدهما : في الفاعلين وهو أن يكون لكل فاعل فاعل . فهذا باطل بصريح العقل ،
واتفاق العقلاء .

والثاني : التسلسل في الآثار ، مثل أن يقال : إن الله لم يزل متكلمًا إذا شاء ، ويقال : إن
كلمات الله لا نهاية لها . فهذا التسلسل يجوزه أئمة أهل / الملل ، وأئمة الفلاسفة ، ولكن
الفلاسفة يدعون قدم الأفلاك ، وأن حركات الفلك لا بداية لها ، ولا نهاية لها . هذا كفر
مخالف لدين الرسل . وهو باطل في صريح المعقول .

وكذلك القول : بأن الرب لم يكن يمكنه أن يتكلم ولا يفعل بمشيئته ، ثم صار يمكنه
الكلام ، والفعل بمشيئته كما يقول ذلك الجهمية والقدرية ، ومن وافقهم من أهل الكلام
قول باطل . وهو الذي أوقع الاضطراب بين ملاحدة المتفلسفة ومبتدعة أهل الكلام . في
هذا الباب ، والكلام علي هذه الأمور مبسوط في موضعه وهذه مطالب غالية ، إنما يعرف
قدرها من عرف مقالات الناس والإشكالات اللازمة علي كل قول حتى أوقعت كثيرًا من
فحول النظر في بحور الشك والارتباب ، وهي مبسطة في غير هذا الموضع .

/ قال شيخ الإسلام - رحمه الله :

فصل

حدثني بعض ثقات أصحابنا، أن شيخنا أبا عبد الله محمد بن عبد الوهاب ، عاد شيخنا أبا زكريا بن الصرمي وعنده جماعة فسألوه الدعاء .

فقال في دعائه : اللهم بقدرتك التي قدرت بها أن تقول بها للسموات والأرض اتتيا طوعاً أو كرهاً ، قالتا أتينا طائعين . افعل كذا وكذا . قال أبو عبد الوهاب : ولم أحاط به فيه بحضرة الناس حتى خلوت به وقلت له : هذا لا يقال لو قلت : قدرت بها علي خلقك جاز ، فأما قدرت بها أن تقول ، فلا يجوز ؛ لأن هذا يقتضي أن يكون قوله مقدوراً له مخلوقاً ، وذكر لي الحاكي - وهو من فضلاء أصحاب الشافعي - أنه بلغ الإمام أبا زكريا النواوي فلم يتفطن لوجه الإنكار في هذا الدعاء حتي تبين له فعرف ذلك .

قلت : هذه المسألة مثل مسألة المشيئة ، وهو قولنا : يتكلم إذا شاء ، فإن/ ما تعلقت به المشيئة تعلقت به القدرة ، فإن ما شاء الله كان ولا يكون شيء إلا بقدرته ، وما تعلقت به القدرة من الموجودات تعلقت به المشيئة ، فإنه لا يكون شيء إلا بقدرته ومشيئته ، وما جاز أن تتعلق به القدرة جاز أن تتعلق به المشيئة ، وكذلك بالعكس ، وما لا فلا ؛ ولهذا قال : ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة : ٢٠] ، والشيء في الأصل مصدر شيء يشاء شيئاً كئال ينال نيلاً ، ثم وضعوا المصدر موضع المفعول فسموا الشيء شيئاً ، كما يسمى النيل نيلاً ، فقالوا : نيل المعدن ، وكما يسمى المقدور قدرة ، والمخلوق خلقاً ، فقوله : ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ أي على كل ما يشاء ، فمنه ما قد شيء فوجد ، ومنه ما لم يشأ لكنه شيء في العلم بمعنى أنه قابل لأن يشاء وقوله : ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ﴾ ، يتناول ما كان شيئاً في الخارج والعلم ، أو ما كان شيئاً في العلم فقط ، بخلاف مالا يجوز أن تتناوله المشيئة وهو الحق تعالى وصفاته ، أو الممتنع لنفسه ، فإنه غير داخل في العموم ؛ ولهذا اتفق الناس على أن الممتنع لنفسه ليس بشيء ، وتنازعوا في المعدوم الممكن :

فذهب فريق من أهل الكلام من المعتزلة والرافضة ، وبعض من وافقهم من ضلال الصوفية ، إلي أنه شيء في الخارج لتعلق الإرادة والقدرة به وهذا غلط ، وإنما هو معلوم لله

ومراد له إن كان مما يوجد، وليس له في نفسه لا موت ولا وجود ولا حقيقة أصلاً، بل وجوده وثبوته وحصوله شيء واحد، وماهيته وحقيقته في الخارج هي نفس وجوده، وحصوله وثبوته ليس في/ الخارج شيئاً ، وإن كان العقل يميز الماهية المطلقة عن الوجود المطلق.

٨/٣٨٤

إذا عرف ذلك فهذه المسألة مبنية على مسألة كلام الله، ونحو ذلك من صفاته، هل هي قديمة لازمة لذاته لا يتعلق شيء منها بفعله وبمحيثته ولا قدرته؟ أو يقال: إنه يتكلم إذا شاء ويسكت إذا شاء، وإنها مع ذلك صفات فعلية؟ وهذا فيه قولان لأصحابنا وغيرهم من أهل السنة. قلت: وهذا الدعاء الذي دعا به الشيخ أبو زكريا ماثور عن الإمام أحمد، ومن هناك حفظه الشيخ، والله أعلم. فإنه كان كثير المحبة لأحمد وآثاره، والنظر في مناقبه وأخباره وقد ذكره في مناقبه. ورواه الحافظ البيهقي في مناقب أحمد وهي رواية الشيخ أبي زكريا عن الحافظ عبد القادر الرهاوي إجازة، وقد سمعوها عليه عنه إجازة، قال البيهقي: وفيما أنبأني أبو عبد الله الحافظ إجازة. حدثني أبو بكر محمد بن إسماعيل بن العباس، حدثني أبو محمد عبد الله بن إسحاق بن إبراهيم البغوي، حدثنا أبو جعفر محمد ابن يعقوب الصفار قال: كنا عند أحمد بن حنبل فقلنا: ادع الله لنا، فقال: اللهم إني أعلم أنا نعلم أنك لنا على أكثر ما نحب، فاجعلنا نحن لك علي ما نحب، قال: ثم جلست ساعة، فقيل له: يا أبا عبد الله زدنا، فقال: اللهم إنا نسألك بالقدرة التي قلت للسموات والأرض اثبتا طوعاً أو كرهاً قالتا أثبتا طائعين، اللهم وفقنا لمرضاتك، اللهم إنا نعوذ بك من الفقر إلا إليك، ونعوذ بك من الذل إلا لك، اللهم لا تكثر فنطغي، ولا تقل علينا فننسى، وهب/ لنا من رحمتك، وسعة من رزقك تكون بلاغاً في دنياك وغنى من فضلك. قلت: هذا على المعنى المتقدم موافق لقوله: يتكلم إذا شاء، فجعله معلقاً بالقدرة والمشيئة. وإن جعل القول هنا عبارة عن سرعة التكوين بلا قول حقيقي، فهذا خلاف ما احتج به أحمد في كتاب الرد على الجهمية في هذه، فإنه احتج بهذه الآية على أن الكلام لا يقف على لسان وأدوات.

٨/٣٨٥

/ ما قول أهل الإسلام الراسخين في جذر الكلام، الباسقين في فن الأحكام، حياكم العلم في صدور دار السلام وحاكم القيام بتوضيح ما استبهم على الأفهام في معتقد أهل السنة والجماعة نضر الله أرواح السلف، وكثر أعداد الخلف وأمدهم بأنواع اللطف، بأن الأفعال الاختيارية من العباد تحصل بخلق الله - تعالى - وبخلق العبد، فحقيقة كسب العبد ما هي؟ وبعد هذا هل هو مؤثر في وجود الفعل؟ أم غير مؤثر؟ فإن كان فيصير العبد مشاركاً للمخالق في خلق الفعل، فلا يكون العبد كاسباً بل شريكاً خالقاً - وأهل السنة بررة برآء من هذا القول - وإن لم يكن مؤثراً في وجود الفعل فقد وجد الفعل بكماله بالحق سبحانه وتعالى، وليس للعبد في ذلك شيء، فلزم الجبر الذي يطوي بساط الشرع، وأهل السنة الغراء والمحجة البيضاء فارون من هذه الكلمة الشنعاء والعقيدة العوراء، ولم ينسب إلى العبد الطاعة والعصيان والكفر والإيمان، حتى يستحق الغضب والرضوان، فكيف السلوك أيها الهداة الأدلاء على اللهب المستقيم والمنهج القويم؟ وطرفي قصد الأمور ذميم.

فبينوا بياناً يطلق العقول من هذا العقال، ويشفي القلوب من هذا الداء العضال. أيدكم بروح القدس من له صفات الكمال.

/ فأجاب الشيخ الإمام العالم الرباني، المقذوف في قلبه النور الإلهي، الجامع أشتات الفضائل، مفتي المسلمين، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية - رحمه الله تعالى - قال - رضي الله عنه :

تلخيص الجواب: إن الكسب هو الفعل الذي يعود على فاعله بنفع أو ضرر، كما قال تعالى : ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فبين سبحانه أن كسب النفس لها أو عليها، والناس يقولون: فلان كسب مالا أو حمداً أو شرفاً كما أنه ينتفع بذلك، ولما كان العباد يكملون بأفعالهم ويصلحون بها، إذ كانوا في أول الخلق خلقوا ناقصين صح إثبات السبب، إذ كمالهم وصلاتهم عن أفعالهم، والله - سبحانه وتعالى - فعله وصنعه عن كماله وجلاله، فأفعاله عن أسمائه وصفاته ومشتقة منها، كما قال سبحانه وتعالى : «أنا الرحمن، خلقت الرحم، وشققت لها من اسمي»^(١)، والعبد أسماؤه وصفاته عن

(١) أبو داود في الزكاة (١٦٩٤) والترمذي في البر (١٩٠٧) وقال : « صحيح » .

أفعاله فيحدث له اسم العالم والكمال بعد حدوث العلم والكمال فيه .

ومن هنا ضلت القدرية حيث شبهوا أفعاله - سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً - بأفعال العباد، وكانوا هم المشبهة في الأفعال، فاعتقدوا إن ما حسن منهم حسن منه مطلقاً، وما قبح منهم قبح منه مطلقاً بقدر علمهم وعقلهم، أو ما علموا أنها إنما حسنت منهم لإفضائها إلى ما فيه صلاحهم / وفلاحهم، وقبحت لإفضائها إلى ما فيه فسادهم، والله سبحانه متعال عن أن يلحقه مالا يليق به سبحانه.

وأما قوله : هل هو مؤثر في وجود الفعل أو غير مؤثر؟

فالكلام في مقامين :

أحدهما : أن هذا سؤال فاسد ، إن أخذ على ظاهره ؛ لأن كسب العبد هو نفس فعله وصنعه ، فكيف يقال : هل يؤثر كسبه في فعله ، أو هل يكون الشيء مؤثراً في نفسه؟ وإن حسب حاسب أن الكسب هو التعاطي والمباشرة وقصد الشيء ومحاولته ، فهذه كلها أفعال يقال فيها ما يقال في أفعال البدن من قيام وقعود .

وأظن السائل فهم هذا وتشبث بقول من يقول : إن فعل العبد يحصل بخلق الله - عز وجل - وكسب العبد .

وتحقيق الكلام أن يقال : فعل العبد خلق لله - عز وجل - وكسب للعبد ، إلا أن يراد أن أفعال بدنه تحصل بكسبه ، أي بقصده وتأخيه ، وكأنه قال : أفعاله الظاهرة تحصل بأفعاله الباطنة ، وغير مستنكر عدم تجديد هذا السؤال ، فإنه مزلة أقدام ، ومضلة إفهام ، وحسن المسألة نصف العلم . إذا كان السائل قد تصور السؤال . وإنما يطلب إثبات الشيء أو نفيه ، ولو حصل التصور التام لعلم أحد الطرفين .

٨/٣٨٩ / والمقام الثاني - في تحرير السؤال وجوابه - : وهو أن يقال : هل قدرة العبد المخلوقة مؤثرة في وجود فعله؟ فإن كانت مؤثرة لزم الشرك ، وإلا لزم الجبر ، والمقام مقام معروف ، وقف فيه خلق من الفاحصين والباحثين والبصراء والمكاشفين ، وعامتهم فهموا صحيحاً ولكن قل منهم من عبر فصيحاً .

فنقول : التأثير اسم مشترك قد يراد بالتأثير الانفراد بالابتداع والتوحيد بالاختراع ، فإن أريد بتأثير قدرة العبد هذه القدرة ، فحاشا لله لم يقله سني ، وإنما هو المعزى إلى أهل الضلال .

وإن أريد بالتأثير نوع معاونة إما في صفة من صفات الفعل ، أو في وجه من وجوهه كما قاله كثير من متكلمي أهل الإثبات . فهو أيضاً باطل بما به بطل التأثير في ذات الفعل ،

إذ لا فرق بين إضافة الانفراد بالتأثير إلى غير الله سبحانه في ذرة أو فيل . وهل هو إلا شرك دون شرك وإن كان قائل هذه المقالة ما نحا إلا نحو الحق .

وإن أريد بالتأثير أن خروج الفعل من العدم إلى الوجود كان بتوسط القدرة المحدثه . بمعنى أن القدرة المخلوقة هي سبب وواسطة في خلق الله - سبحانه وتعالى - الفعل بهذه القدرة . كما خلق النبات بالماء ، وكما خلق الغيث بالسحاب ، وكما خلق جميع المسببات والمخلوقات بوسائط وأسباب ، فهذا حق / وهذا شأن جميع الأسباب والمسببات . وليس إضافة التأثير بهذا التفسير إلى قدرة العبد شركاً ، وإلا فيكون إثبات جميع الأسباب شركاً . وقد قال الحكيم الخبير : ﴿ فَأَنْزَلْنَاهُ بِهَ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ [الأعراف: ٥٧] ﴿ فَأَنْبَتْنَا ^(١) بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ ﴾ [النمل: ٦٠] ، وقال تعالى : ﴿ قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ ﴾ [التوبة: ١٤] .

فبين أنه المعذب ، وأن أيدينا أسباب وآلات وأوساط وأدوات في وصول العذاب إليهم ، وقال ﷺ : « لا يموتن أحد منكم إلا أذنتموني حتى أصلي عليه ، فإن الله جاعل بصلاتي عليه بركة ورحمة » ^(٢) . قاله - سبحانه - هو الذي يجعل الرحمة ، وذلك إنما يجعله بصلاة نبينا ﷺ ، وعلى هذا التحرير فنقول :

خلق الله - سبحانه - أعمال الأبدان بأعمال القلوب ، ويكون لأحد الكسبين تأثير في الكسب الآخر بهذا الاعتبار ، ويكون ذلك الكسب من جملة القدرة المعتبرة في الكسب الثاني ، فإن القدرة هنا ليست إلا عبارة عما يكون الفعل به لا محالة ، من قصد وإرادة وسلامة الأعضاء والقوى المخلوقة في الجوارح وغير ذلك ، ولهذا وجب أن تكون مقارنة للفعل ، وامتنع تقديمها على الفعل بالزمان .

وأما القدرة التي هي مناط الأمر والنهي ، فذاك حديث آخر ليس هذا موضعه .

/ وبالتمييز بين هاتين القدرتين يظهر لك قول من قال : القدرة مع الفعل ، ومن قال : قبله ، ومن قال : الأفعال كلها تكليف ما لا يطاق ، ومن منع ذلك ، وتقف على أسرار المقالات . وإذا أشكل عليك هذا البيان فخذ مثلاً من نفسك ، أنت إذا كتبت بالقلم وضربت بالعصا ونجرت بالقدوم . هل يكون القلم شريكك أو يضاف إليه شيء من نفس الفعل وصفاته ؟ أم هل يصلح أن تلغي أثره وتقطع خبره وتجعل وجوده كعدمه ؟ أم يقال : به فعل

(١) في المطبوعة : « أنبتنا » وهو خطأ ، والصواب ما أثبتناه .

(٢) الحاكم في المستدرك ٣ / ٥٩١ .

وبه صنع - ولله المثل الأعلى - فإن الأسباب بيد العبد ليست من فعله وهو محتاج إليها لا يتمكن إلا بها، والله - سبحانه - خلق الأسباب ومسبباتها، وجعل خلق البعض شرطاً وسبباً في خلق غيره ، وهو مع ذلك غني عن الاشتراط والتسبب ، ونظم بعضها ببعض ، لكن لحكمة تتعلق بالأسباب ، وتعود إليها والله عزيز حكيم .

وأما قوله : إذا نفينا التأثير لزم انفراد الله - سبحانه - بالفعل ، ولزم الجبر ، وطى بساط الشرع الأمر والنهي .

فنقول : إن أردت بالتأثير المنفي ، التأثير على سبيل الانفراد في نفس الفعل ، أو في شيء من صفاته ، فلقد قلت الحق ، وإن كان بعض أهل الاستئناس يخالفك في القسم الثاني .

وإن أردت به أن القدرة وجودها كعدمها ، وإن الفعل لم يكن بها / ولم يصنع بها ، فهذا باطل كما تقدم بيانه ، وحينئذ لا يلزم الجبر بل ينسبط بساط الشرع ، وينشر علم الأمر والنهي ، ويكون لله الحجة البالغة .

فقد بان لك أن إطلاق القول ، بإثبات التأثير أو نفيه دون الاستفصال ، وبيان معنى التأثير ركوب جهالات واعتقاد ضلالات ، ولقد صدق القائل أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء وبان لك ارتباط الفعل المخلوق بالقدرة المخلوقة ، ارتباط الأسباب بمسبباتها ، ويدخل في عموم ذلك جميع ما خلقه الله - تعالى - في السموات والأرض والدنيا والآخرة ، فإن اعتقاد تأثير الأسباب على الاستقلال ، دخول في الضلال ، واعتقاد نفي أثرها وإلغاؤه ركوب المحال ، وإن كان لقدرة الإنسان شأن ليس لغيرها كما سنومئ إليه إن شاء الله تعالى .

فلعلك أن تقول بعد هذا البيان : أنا لا أفهم الأسباب ، ولا أخرج عن دائرة التقسيم والمطالبة بأحد القسمين ، وما أنت إن قلت هذا إلا مسبوق بخلق من الضلال : ﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾^(١) [البقرة: ١١٣] ، وموقفك هذا مفرق طرق ، إما إلى الجنة وإما إلى النار ، فيعاد عليك البيان بأن لها تأثيراً من حيث هي سبب ، كتأثير القلم وليس لها تأثير من حيث الابتداع والاختراع ، ونضرب لك الأمثال ، لعلك تفهم صورة الحال ، ويبين لك أن إثبات الأسباب مبتدعات هو الإشراك ، وإثباتها أسباباً موصولات هو عين تحقيق التوحيد . عسى الله أن يقذف بقلبك نوراً ترى هذا / البيان ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُّورٍ﴾ [النور: ٤٠] .

فإن قلت : إثبات القدرة سبب نفي للتأثير في الحقيقة ، فما بال الفعل يضاف إلى

(١) في المطبوعة : « تشابهت قلوبهم » ، والصواب ما أثبتناه .

العبد؟ وما باله يؤمر وينهى ؟ ويثاب ويعاقب وهل هذا إلا محض الجبر؟ وإذا كنت مشبهاً لقدرة الإنسان بقلم الكاتب، وعصا الضارب ، فهل رأيت القلم يثاب أو العصا تعاقب؟ وأقول لك الآن إن شاء الله وجب هداك بمعونة مولاك، وإن لم تطلع من أسرار القدر إلا على مثل ضرب الأثر وألق السمع وأنت شهيد، عسى الله أن يمدك بالتأييد.

اعلم أن العبد فاعل على الحقيقة وله مشيئة ثابتة، وله إرادة جازمة وقوة صالحة، وقد نطق القرآن بإثبات مشيئة العباد في غير ما آية كقوله: ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ . وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨ ، ٢٩] ﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ [الإنسان: ٢٩] . ﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ . وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ هُوَ أَهْلُ التَّقْوَىٰ وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ﴾ [المدرثر: ٥٥ ، ٥٦].

ونطق بإثبات فعله في عامة آيات القرآن يعملون، يفعلون، يؤمنون، يكفرون، يتفكرون، يحافظون ، يتقون.

وكما أنا فارقنا مجوس الأمة بإثبات أنه تعالى خالق ، فارقنا الجبرية بإثبات أن العبد كاسب فاعل صانع عامل، والجبر والمعقول الذي أنكره سلف الأمة وعلماء السنة هو أن يكون الفعل صادرًا علي الشيء، من غير إرادة ولا مشيئة / ولا اختيار، مثل حركة الأشجار بهبوب الرياح، وحركة... (١) بإطباق الأيدي . ومثله في الأناسي حركة المحموم والمفلوج والمرتعش فإن كل عاقل يجد تفرقة بديهية بين قيام الإنسان وقعوده وصلاته وجهاده، وزناه وسرقته وبين انتعاش المفلوج وانتفاض المحموم، ونعلم أن الأول قادر على الفعل مريد له مختار . وأن الثاني غير قادر عليه ولا مريد له ولا مختار.

والمحكي عن جهم وشيعته الجبرية أنهم زعموا ، أن جميع أفاعيل العباد قسم واحد، وهو قول ظاهر الفساد، وبما بين القسمين من الفرقان انقسمت الأفعال، إلى اختياري، واضطراري ، واختص المختار منها بإثبات الأمر والنهي عليه، ولم يجئ في الشرائع ولا في كلام حكيم أمر الأعمى بنقط المصحف ، والمقعد بالاستداد أو المحموم بالسكون، وشبه ذلك، وإن اختلفوا في تجويزه عقلاً أو سمعاً فإنما منع وقوعه بإجماع العقلاء أولى العقل من جميع الأصناف.

فإن قيل : هب أن فعلي الذي أردته واخترته هو واقع بمشيئتي وإرادتي أليست تلك الإرادة وتلك المشيئة من خلق الله تعالى ؟ وإذا خلق الأمر الموجب للفعل . فهل يتأتى

(١) يباصر في الأصل.

ترك الفعل معه؟ أقصى ما في الباب أن الأول جبر بغير توسط الإرادة من العبد، وهذا جبر بتوسط الإرادة.

٨/٣٩٥ / فنقول : الجبر المنفي هو الأول كما فسرناه، وأما إثبات القسم الثاني ، فلا ريب فيه عند أهل الاستئناس والآثار، و أولى الأبواب والأبصار، لكن لا يطلق عليه اسم الجبر خشية الالتباس بالقسم الأول، وفراراً من تبادل الأفهام إليه ، وربما سمى جبراً إذا أمن من اللبس وعلم القصد، قال علي - رضي الله عنه - في الدعاء المشهور عنه في الصلاة على النبي ﷺ : اللهم داحي المدحوات، وباري المسموكات، جبار القلوب على فطراتها شقاها أو سعداها.

فبين أنه - سبحانه - جبر القلوب على ما فطرها عليه ، من شقاوة أو سعادة وهذه الفطرة الثانية ليست الفطرة الأولى، وبكلا الفطرتين ، فسر قوله ﷺ : « كل مولود يولد على الفطرة »^(١). وتفسيره بالأولى واضح قاله محمد بن كعب القرظي - وهو من أفاضل تابعي أهل المدينة وأعيانهم ، وربما فضل على أكثرهم - في قوله : الجبار، قال : جبر العباد على ما أراد ، وروى ذلك عن غيره، وشهادة القرآن والأحاديث، ورؤية أهل البصائر والاستدلال التام لتقليب الله - سبحانه وتعالى - قلوب العباد، وتصريفه إياها وإلهامه فجورها وتقواها، وتنزيل القضاء النافذ من عند العزيز الحكيم، في أدنى من لمح البصر على قلوب العالمين، حتى تتحرك الجوارح بما قضى لها وعليها بين غاية البيان، إلا لمن أعمى الله بصره وقلبه.

٨/٣٩٦ فإن قلت : أنا أسألك علي هذا التقدير بعد خروجي عن تقدير الجبر الذي نفوه وأبطلوه وثباتي على ما قالوه وبينوه كيف انبنى الثواب والعقاب / على فعله، وصح تسميته فاعلا على حقيقته وانبنى فعله على قدرته؟

فأقول - والله الهادي إلى سواء الصراط - : اعلم أن الله - تعالى - خلق فعل العبد سبباً مقتضياً لآثار محمودة أو مذمومة، والعمل الصالح مثل صلاة أقبل عليها بقلبه ووجهه وأخلص فيها وراقب، وفقه ما بنيت عليه من الكلمات الطيبات، والأعمال الصالحات، يعقبه في عاجل الأمر نور في قلبه، وانشرح في صدره، وطمأنينة في نفسه ومزيد في علمه، وتثبيت في يقينه، وقوة في عقله إلهي غير ذلك من قوة بدنه، و بهاء وجهه، وانتهاؤه عن الفحشاء والمنكر، وإلقاء المحبة له في قلوب الخلق، ودفع البلاء عنه وغير ذلك مما يعلمه ولا نعلمه.

(١) البخاري في الجنائز (١٣٨٥) ، وأبو داود في السنة (٤٧١٤) ، وأحمد ٢ / ٣٧٥ .

ثم هذه الآثار التي حصلت له من النور والعلم واليقين وغير ذلك أسباب مفضية إلى آثار آخر من جنسها ومن غير جنسها أرفع منها وهلم جرا، ولهذا قيل: إن من ثواب الحسنة الحسنة بعدها، وإن من عقوبة السيئة السيئة بعدها، وكذلك العمل السيئ مثل الكذب - مثلاً - يعاقب صاحبه في الحال بظلمة في القلب وقسوة وضيق في صدره، ونفاق واضطراب ونسيان ما تعلمه، وانسداد باب علم كان يطلبه، ونقص في يقينه وعقله، واسوداد وجهه وبغضه في قلوب الخلق، واجترائه على ذنب آخر من جنسه أو غير جنسه، وهلم جرا، إلا أن يتداركه الله برحمته.

٨/٣٩٧

/ فهذه الآثار هي التي تورثها الأعمال، هي الثواب والعقاب، وإفضاء العمل إليها واقتضاؤه إياها، كإفضاء جميع الأسباب التي جعلها الله - سبحانه وتعالى - أسباباً إلى مسبباتها، والإنسان إذا أكل أو شرب حصل له الري والشبع، وقد ربط الله - سبحانه وتعالى - الري والشبع بالشرب والأكل ربطاً محكمًا، ولو شاء ألا يشبعه ويرويه مع وجود الأكل والشرب فعل. أما ألا يجعل في الطعام قوة، أو يجعل في المحل قوة مانعة، أو بما يشاء - سبحانه وتعالى - ولو شاء أن يشبعه ويرويه بلا أكل ولا شرب أو بأكل شيء غير معتاد فعل.

كذلك في الأعمال: المثوبات والعقوبات حذو القذة بالقذة، فإنه إنما سمي الثواب ثواباً ؛ لأنه يثوب إلى العامل من عمله، أي يرجع . والعقاب عقاباً ؛ لأنه يعقب العمل، أي يكون بعده، ولو شاء الله ألا يشبهه على ذلك العمل، إما بألا يجعل في العمل خاصة تفضي إلى الثواب، أو لوجود أسباب تنفي ذلك الثواب، أو غير ذلك لفعل - سبحانه وتعالى - وكذلك في العقوبات.

وبيان ذلك : أن نفس الأكل والشرب باختيار العبد ومشئته. التي هي من فعل الله - سبحانه وتعالى - أيضاً، و حصول الشبع عقب الأكل ليس للعبد فيه صنع البتة، حتى لو أراد دفع الشبع بعد تعاطي الأسباب الموجبة له لم يطق، وكذلك نفس العمل هو بإرادته واختياره، فلو شاء أن يدفع أثر ذلك العمل وثوابه بعد وجود موجب لم يقدر.

٨/٣٩٨

/ فهذه حكمة الله - تعالى - ومشئته في جميع الأسباب في الدنيا والآخرة، لكن العلم بالأعمال النافعة في الدار الآخرة، والأعمال الضارة أكثره غيب عن عقول الخلق، وكذلك مصير العباد ومتقلبهم بعد فراق هذه الدار، فبعث الله - سبحانه وتعالى - رسله ، وأنزل كتبه مبشرين ومنذرين ؛ لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل، وحكمته في ذلك تضارع حكمته في جميع خلق الأسباب والمسببات.

وما ذاك إلا أن علمه الأزلي ومشئته النافذة وقدرته القاهرة اقتضت ما اقتضته،

وأوجبت ما أوجبه من مصير أقوام إلى الجنة، بأعمال موجبة لذلك منهم. وخلق أعمالهم وساقهم بتلك الأعمال إلى رضوانه، وكذلك أهل النار كما قال: الصادق المصدوق ﷺ لما قيل له: ألا ندع العمل ونتكل على الكتاب؟ فقال: «لا، اعملوا فكل ميسر لما خلق له. أما من كان من أهل السعادة، فييسر لعمل أهل السعادة، وأما من كان من أهل الشقاوة، فييسر لعمل أهل الشقاوة»^(١).

فبين ﷺ أن السعيد قد ييسر للعمل الذي يسوقه الله - تعالى - به إلى السعادة ، وكذلك الشقي، وتيسيره له هو نفس إلهامه ذلك العمل وتهيته أسبابه، وهذا هو تفسير خلق أفعال العباد، فنفس خلق ذلك العمل هو السبب المفضي إلى السعادة أو الشقاوة، ولو شاء لفعله بلا عمل بل هو فاعله. فإنه ينشئ للجنة خلقًا لما يبقى فيها من الفضل.

يبقى أن يقال: فالحكمة الكلية التي اقتضت ما اقتضته من الأسباب الأول/ وحقائق ما الأمر صائر إليه في العواقب، والتخصيصات والتمييزات الواقعة في الأشخاص والأعيان، إلی غير ذلك من كليات القدر، التي لا تختص بمسألة خلق أفعال العباد. وليس هذا الاستفتاء معقوداً لها، وتفسير جمل ذلك لا يليق بهذا الموضع، فضلاً عن بعض تفصيله.

ويكفي العاقل أن يعلم أن الله - عز وجل - عليم حكيم رحيم، بهرت الأبواب حكمته ووسعت كل شيء رحمته، وأحاط بكل شيء علمه، وأحصاه لوحه وقلمه وإن لله - تعالى - في قدره سرّاً مصوناً، وعلماً مخزوناً احترز به دون جميع خلقه، واستأثر به على جميع بريته، وإنما يصل به أهل العلم وأرباب ولايته إلى جمل من ذلك، وقد لا يؤذن لهم في ذكر ما، وربما كلم الناس في ذلك على قدر عقولهم، وقد سأل موسى وعيسى وعزير ربنا - تبارك وتعالى - عن شيء من سر القدر، وأنه لو شاء أن يطاع لأطيع وأنه مع ذلك يعصى، فأخبرهم - سبحانه وتعالى - أن هذا سره.

وفي هذا المقام، تاهت عقول كثير من الخلائق، وفيه ضل القائلون بقدّم العالم، وأن صانعه موجب بذاته، ومقتضى بنفسه اقتضاء العلة للمعلول، وأنه ليس في الإمكان أبدع مما صنع، ودب بعض هذا الداء إلى بعض أهل الكتاب وأتباع الرسل، فقد قرروا انحصار الممكن في الموجود وكل ذلك طلباً للاستراحة من مؤمنة تعليل الأفعال الإلهية، ووجود الأسباب الحادثة للأمور الحادثة، وعمله أهل القدر بعلمهم العائلة في التعديل والتجوير ووجوب رعاية الصالح، أو /الأصلح، ولم يستقم لواحد من الفريقين أصلهم، ولم يطرد لهم.

٨/٤٠٠

(١) البخاري في القدر (٦٥٩٦) ومسلم في القدر (٢٦٤٧ / ٦) .

ومن هنا ذهب أهل الثنية والتمجس إلى الأصلين، والقول بقدم النور والظلمة، وسلم بعض السلامة - وإن كان فيه نوع من ظن السوء بالله وضرب من الجفاء - أكثر متكلي أهل الإنبات حيث ردوا الأمر إلى محض المشيئة، وصرف الإرادة، وإن إنشاءها جميع الجائزات واقتضاءها كل الممكنات على نحو واحد ووتيرة واحدة وإنها بذاتها تخصص وتميز.

ولو خلط بهذا الكلام ضرب من وجوه الرحمة، وأنواع الحكمة - علمناها أو جهلناها - لكان أقرب إلى القبول.

وبكل حال فلام التعليل في فعله - سبحانه وتعالى - ليست على ما يعقله أكثر الخلق من لام التعليل في أفعالهم، ووراء ما يعلمه هؤلاء ويقولون: مما أثار الله - سبحانه وتعالى - به قلوب أوليائه، وقذف في أفئدة أصفياه، ممن استمسك فيما يظهر من الكلام بسبيل أهل الآثار، واعتصم فيما يبطن عن الإفهام، بحبل أهل الإبصار.

وفي هذا المقام تعرف أولو الألباب سر قوله: «سبقت رحمتي غضبي»^(١)، وقوله: «الشر ليس إليك»^(٢)، وقوله: ﴿بِيدِكَ الْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦]، وقوله: ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ٢]. وقوله: ﴿وَإِذَا مَرَضْتُ فَبُهِتَ الَّذِينَ﴾ [الشعراء: ٨٠]، ﴿وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرُّ أَرِيدُ مِنَ الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٠]، وما شاكل ذلك من أن الشر إما أن يحذف فاعله، أو يضاف إلى الأسباب، أو يندرج في العموم، وأما إفراجه بالذكر مضافاً إلى خالق كل شيء، فلا يقتضيه كلام حكيم، لما توجه الحقيقة المقتضية للأدب المؤسس لا لمحض... (٣) متميز.

٨/٤٠١

وهنا يعرف سبب دخول خلق كثير الجنة بلا عمل. وإنشاء خلق لها، وأما النار فلا تدخل إلا بعمل، ولن يدخلها إلا أهل الدنيا، ويعرف حقيقة: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكُمْ﴾ [النساء: ٧٩]، ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]، مع أن السيئة من القدر، وقول الصديق وغيره من الصحابة: إن يكن صواباً فمن الله، وإن يكن خطأً فمنى ومن الشيطان، إلى غير ذلك مما فيه ما قد لحظ كل ناظر منه شعبة من الحق، وتعلق بسبب من الصواب وما يتبع وجوه الحق، ويؤمن بالكتاب كله، إلا أولو الألباب وقليل ما هم، فهذه إشارة يسيرة إلى كلي التقدير.

وأما كون قدرة العبد، وكسبه له شأن من بين سائر الأسباب، فإن الله - عز وجل -

(١) البخارى فى التوحيد (٧٤٢٢) ومسلم فى التوبة (٢٧٥١ / ١٥) .

(٢) مسلم فى صلاة المسافرين (٧٧١ / ٢٠١) .

(٣) سقط بالأصل .

خص الإنسان بأن علمه يورثه في الدنيا أخلاقاً وأحوالاً وآثاراً. وفي الآخرة أيضاً أموراً آخر
لم يحصل هذا لغيره من مخلوقاته، والوجوه التي خص بها الإنسان في ذاته وصفاته
وأسمائه وأفعاله شخصاً ونوعاً أكثر من أن تحصى، وما من عاقل إلا وعنده منها طرف ؛
ولهذا حسن توجيه الأمر والنهي إليه، وصح إضافة الفعل إليه حقيقة وكسباً، مع أنه خلق
الله تعالى، فإن الله - تعالى - خلق العبد وعمله وجعل هذا العمل له عملاً قام به وصدر
عنه، وحدث بقدرته الحادثة.

وأدنى أحوال الفعل، أن يكون بمنزلة الصفات ، والأخلاق المخلوقة في العبد، إذا
جعلت مفضية إلى أمور آخر، فهل يصح تجريد العبد عنها؟ كلا ولا .

وأما الأمر، فإنه في حق المطيعين من الأسباب التي بها يكون الفعل منهم، فإنه يبعث
داعيهم ، ثم أنه يوجب لهم الطاعة ومحض الانقياد والاستسلام فهو من جملة القدر
السابق لهم إلي السعادة، وفي حق العاصين هو السبب الذي يستحقون به العصيان، إذ لولا
هو لما تميز مطيع من عاص.

وأيضاً، في حقهم من القدر السابق لهم إلى المعصية؛ ليضل به كثيراً ويهدي به كثيراً،
عن إدخال الأمر والنهي في جملة المقادير...^(١)، يحل عقدة كثيرة هذا...^(٢) سبحانه
وتعالى ؛ لعلمه بالعواقب، وأما أمر العباد فظاهر العدم...^(٣) من المعاصي في علمهم وإن
قصدتهم نفس صدور الفعل من الجميع فهو...^(٤) في ظاهر الأمر الشرعي على لسان
المرسلين بالكتب المنزلة والله/ كله...^(٥) مظهر أمر وحكم بمضيه، فالإرادة والأمر كل
منهما منقسم...^(٦) عام الوقوع جامع للقسمين، وإلى شرع وبما بعد وربما وقف...^(٧)
القدر له والخير كل الخير في نفوذه، وهو خاص الوقوع بفرق إلى القسمين، واضع الأشياء
في مراتبها.

وإذا صح نسبة الطاعة والمعصية إلى من خلقت فيه، ولو أنه بخلق الصفات. أفيجس
بالإنسان أن يقول: أسود وأحمر وطويل، وقصير، وذكي، وبليد، وعربي، وعجمي ،
فيضيف إليه جميع الصفات التي ليس للإنسان فيها إرادة أصلاً البتة لقيامها به. وتأثيرها
فيه، تارة بما يلائمه وتارة بما ينافره، ثم يستبعد أن يضاف إليه ما خلق فيه من الفعل بواسطة
قصده وإرادته المخلوقين أيضاً؟ ثم يقول: ليس للعبد في السيئ شيء، فهل الجميع إلا له؟
بل ليست لأحد غيره، لكن الله - سبحانه وتعالى - خلقها له، وإضافة الفعل إلى خالقه

(٧-١) هكذا بالأصل .

ومبدعه لا تنافى إضافته إلى صاحبه ، ومحلّه الذي هو فاعله وكاسبه وقد بينا الجبر المذموم ما هو .

ونختم الكلام بكلام وجيز في سبب الفرق بين الخلق والكسب . فنقول :

الخلق يجمع معنيين : أحدهما : الإبداع والبرء ، والثاني : التقدير والتصوير .

٨/٤٠٤ / فإذا قيل : خلق ، فلا بد أن يكون أبداعاً مقدراً ، ولما كان سبحانه وتعالى أبداع جميع الأشياء من العدم وجعل لكل شيء قدراً ، صح إضافة الخلق إليه بالقول المطلق . والتقدير في المخلوق لازم ، إذ هو عبارة عن تحديده والإحاطة به وهذا لازم لجميع الكائنات ، لا كما زعم ، من حسب أن الخلق في...^(١) ذوات المساحة وهي الأجسام مفرقاً بين الخلق والأمر بذلك ، فإنه قول باطل مبتدع والأمر هو كلامه كما فسره الأولون ، والخلق مفسر...^(٢) يجعل الخلق بإزاء إبداع الصور الذهنية وتقديرها ومنه تسمية...^(٣) اختلاقاً إذ هو صور ذهنية ليس لها حقيقة خارجة عن الذهن و...^(٤) جعل الخلق بمعنى التقدير فقط مقطوعاً عنه النظر إلى الإبداع بما قال...^(٥) سدى ما خلقت ، وكما قال على في مثال صنعه : أنا خلقتة والفرق...^(٦) الأولى ، من حيث أن تلك الصورة مبتدعة ، لكان قولاً...^(٧) يكون إلا الله - سبحانه وتعالى - صح وصفه سبحانه ، بأنه خالق كل شيء .

وأما الكسب فقد ذكرنا أنه إنما ينظر فيه إلى تأثيره في محله ، ولو لم يكن له عليه قدرة حتى يقال : الثوب قد اكتسب من ريح المسك ، والمسجد قد اكتسب الحرمة من أفعال العابدين ، والجلد قد اكتسب الحرمة لمجاورة المصحف ، والثمرة قد اكتسبت لوناً وريحاً وطعماً ، فكل محل تأثر عن شيء مؤثر ، وملائماً ، ومنافراً صح وصفه بالاكْتِسَاب بناء على تأثره ، وتغيره ، وتحوله / من حال إلى حال ، والإنسان يتأثر عن الأفعال الاختيارية ، ولا يتأثر عن الأفعال الاضطرارية ، فتورثه أخلاقاً وأحوالاً على أي حال كان ، حتى على رأى من يطلق اسم الجبر على مجموع أفعاله ، فإنه يستيقن تأثير الأفعال الاختيارية في نفسه ، بخلاف الاضطرارية ، اللهم إلا من حيث قد توجب الأفعال الاضطرارية أمراً في نفسه ، فيكون ذلك اختياراً .

ثم اعلم أن الاضطرار ، إنما يكون في بدنه دون قلبه ، إما بفعل الله - تعالى - كالأمراض والأسقام ، وإما بفعل العباد كالقيود والحبس ، وإما أفعال روحه المنفوخة فيه ، إذا

(١-٧) بياض بالأصل .

حركت يديه فهي كلها اختيارية، ومن وجه قد بيناه كلها اضطرارية، فاضطرارها هو عين...^(١)، واختيارها إنما هو بالاضطرار، وحقيقة الاضطرار هو أن اضطرار...^(٢) وربما أحببت من وجه وكرهت من وجه آخر، وهذا كله لا يمنع ورود التكليف، واقتضاء الثواب والعقاب.

هذا الذي تيسر كتابته في الحال: ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٤]، والحمد لله وحده.

(١، ٢) بياض بالأصل.

/ سئل شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم ابن عبد السلام بن تيمية - رحمه الله :

ما تقول السادة العلماء أئمة الدين - رضي الله عنهم أجمعين - في أفعال العباد : هل هي قديمة، أم مخلوقة حين خلق الإنسان؟ وما الحجة على من يقول : إن سائر أفعال العباد من الحركات، وغيرها من القدر الذي قدر قبل خلق السموات والأرض؟ وفيمن لم يستثن في الأفعال الماضية ، كقول القائل: هذه نخلة أو شجرة زيتون قطعاً، لم يقل شيء إلا ويسترجع فيه المشيئة، ويسأل البسط في ذلك.

فأجاب - رضي الله عنه :

الحمد لله رب العالمين، أفعال العباد مخلوقة باتفاق سلف الأمة وأئمتها ، كما نص علي ذلك سائر أئمة الإسلام، الإمام أحمد ومن قبله وبعده، حتي قال بعضهم: من قال: إن أفعال العباد غير مخلوقة ، فهو بمنزلة من قال: إن السماء والأرض غير مخلوقة، وقال يحيى بن سعيد العطار^(١): ما زلت أسمع أصحابنا يقولون أفعال العباد مخلوقة.

وكان السلف قد أظهروا ذلك لما أظهرت القدرية، أن أفعال العباد غير / مخلوقة لله، وزعموا أن العبد يحدثها أو يخلقها دون الله، فبين السلف والأئمة أن الله خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها.

ثم لما أظهر طائفة من المنتسبين إلى السنة، أن ألفاظ العباد بالقرآن غير مخلوقة ، وأنكر الإمام أحمد ذلك وبدع من قاله، ثم لما مات قام بعده صاحبه أبو بكر المروزي ، فصنف في ذلك مصنفًا، ذكره أبو بكر الخلال في كتاب «السنة» وذكر مسألة أبي طالب لما أنكر عليه أحمد القول بأن لفظي بالقرآن غير مخلوق، والجهمية أول من قال اللفظ بالقرآن مخلوق، ورواه عنه ابنه صالح وعبد الله، وحنبل ابن عمه، والمروزي وفوران وغيرهم من أجلاء أصحابه.

وأنكر الأئمة من أصحاب أحمد وغيرهم من علماء السنة من قال: إن أصوات العباد

(١) هو أبو زكريا يحيى بن سعيد الحمصي العطار الأنصاري، ويقال: الدمشقي، ضعفه ابن معين والدارقطني، ووثقه ابن ماضي، وقال أبو داود: «جائز الحديث» ، وقال ابن عدي: «له مصنف في حفظ اللسان فيه أحاديث لا يتابع عليها وهو بين الضعف». [ميزان الاعتدال ٣٧٩/٤، وسير أعلام النبلاء ٤٧٢/٩، وتهذيب التهذيب ٢٢٠/١١].

وأفعالهم غير مخلوقة ، وصنف البخاري في ذلك مصنفاً، كما أنهم بدعوا وجهموا من قال: إن الله لا يتكلم بصوت ، أو أن حروف القرآن مخلوقة . أو قالوا: إن اللفظ بالقرآن مخلوق، فرد الأئمة هذه البدعة كما ذكرنا ذلك مبسوطاً في غير هذا الموضع . ولم يقل قط أحد لا من أصحاب أحمد المعروفين، ولا من غيرهم من العلماء المعروفين، أن أفعال العباد قديمة .

وإنما رأيت هذا قولاً لبعض المتأخرين بأرض العجم، وأرض مصر . من المنتسبين إلى مذهب الشافعي أو أحمد، فرأيت بعض المصريين يقولون: / إن أفعال العباد من خير وشر قديمة، ويقولون: ليس مرادنا بالأفعال نفس الحركات، ولكن مرادنا الثواب الذي يكون عليها، كما جاء في الحديث: «أن المؤمن يرى عمله في صورة رجل حسن الوجه طيب الريح»^(١).

واحتجوا على ذلك بأن الأفعال من القدر ، والقدر سر الله وصفة من صفاته، وصفاته قديمة .

واحتجوا بأن الشرائع غير مخلوقة؛ لأنها أمر الله وكلامه، والأفعال هي الشرائع، فتكون قديمة، وهذا قول في غاية الفساد، وهو مخالف لنصوص أئمة الإسلام كلهم، وأحدهم الإمام أحمد، فإنه نص هو وغيره من الأئمة على أن الثواب الذي يعطيه الله على قراءة القرآن مخلوق . فكيف بالثواب الذي يعطيه على سائر أعمال العباد .

ولما احتج الجهمية على الإمام أحمد ، وغيره من أهل السنة على أن القرآن مخلوق بقول النبي ﷺ : «تأتي البقرة وآل عمران كأنهما غمامتان أو غيايتان أو فرقان من طير صواف، ويأتي القرآن في صورة الرجل الشاحب»^(٢) ونحو ذلك قالوا: ومن يأتي ويذهب لا يكون إلا مخلوقاً، أجابهم الإمام أحمد بأن الله تعالى قد وصف نفسه بالمحيي والإتيان، بقوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، وقال: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، ومع هذا فلم يكن هذا دليلاً على أنه مخلوق / بالاتفاق، بل قد يقول القائل: جاء أمره، وهكذا تقوله المعتزلة الذين يقولون: القرآن مخلوق ويتأولون هذه الآية على أن المراد بمجيئه مجيء أمره، فلم لا يجوز أن يتأول مجيء القرآن على مجيء ثوابه؟ ويكون المراد بقوله تحيي البقرة وآل عمران بمجيء

(١) أحمد ٤ / ٢٨٧ .

(٢) مسلم في صلاة المسافرين (٢٥٢/٨٠٤)، والدارمي في فضائل القرآن ٢ / ٤٥٠، وأحمد ٥ / ٣٤٨، ٣٥٢، واللفظ للدارمي .

ثوابها، وثوابها مخلوق.

وقد ذكر هذا المعنى غير واحد، وبينوا أن المراد بقوله: « تجيء البقرة وآل عمران » أي ثوابهما، ليجبوا الجهمية الذين احتجوا بمجيء القرآن وإتيانه على أنه مخلوق، فلو كان الثواب أيضاً الذي يجيء في صورة غمامة أو صورة شاب غير مخلوق، لم يكن فرق بين القرآن والثواب، ولا كان حاجة إلى أن يقولوا: يجيء ثوابه، ولا كان جوابهم للجهمية صحيح، بل كانت الجهمية تقول: أنتم تقولون: إنه غير مخلوق، وأن ثوابه غير مخلوق، فلا ينفعكم هذا الجواب.

فعلم أن أئمة السنة مع الجهمية كانوا متفقين على أن ثواب قراءة القرآن مخلوق، فكيف يكون ثواب سائر الأعمال، وهذا بين، فإن الثواب والعقاب هو ما وعد الله به عباده، وأوعدهم به فالثواب هو الجنة بما فيها، والعقاب هو النار بما فيها، والجنة بما فيها مخلوق والنار بما فيها مخلوق، وقد ذكر الإمام أحمد هذه الحجة، فيما كتبه في الرد على الزنادقة والجهمية فقال:

باب: ما ادعت الجهمية أن القرآن مخلوق من الأحاديث التي رويت/ « أن القرآن يجيء في صورة الشاب الشاحب، فيأتي صاحبه فيقول: هل تعرفني؟ فيقول له: من أنت؟ فيقول: أنا القرآن الذي أظمأت نهارك، وأسهرت ليلك، قال: فيأتي به الله؛ فيقول: يارب «^(١) فادعوا أن القرآن مخلوق، فقلنا لهم: إن القرآن لا يجيء بمعنى أنه قد جاء: «من قرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، فله كذا وكذا»^(٢)، ألا ترون من قرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ لا يجيئه، بل يجيء ثوابه؛ لأننا نقرأ القرآن فنقول لا يجيء، ولا يتغير من حال إلى حال.

٨/٤١٠

فبين أحمد أن الثواب هو الذي يجيء، وهو المخلوق من العمل، فكيف بعقوبة الأعمال الذي تتغير من حال إلى حال، فإذا كان هذا ثواب ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وهو ثواب القرآن، فكيف ثواب غيره!!.

وأما احتجاج المحتج، بأن الأفعال قدر الله فيقال له: لفظ القدر يراد به التقدير، ويراد به المقدر. فإن أردت أن أفعال العباد نفس تقدير الله الذي هو علمه وكلامه ومشيته

(١) ابن ماجه في الأدب (٣٧٨١) وقال البوصيري في الزوائد: «إسناده صحيح، رجاله ثقات»، والدارمي في فضائل القرآن ٤٥١/٢، وأحمد ٣٥٢/٥.

(٢) الترمذی فی فضائل القرآن (٢٨٩٣) وقال: «غريب» وأحمد ١٤١/٥، والنسائي في الكبرى في عمل اليوم والليلة (١٠٥٢١، ١٠٥٢٢).

ونحو ذلك من صفاته، فهذا غلط وباطل، فإن أفعال العباد ليست شيئاً من صفات الله - تعالى - وإن أردت أنها مقدرة قدرها الله تعالى، فهذا حق، فإنها مقدرة كما أن سائر المخلوقات مقدرة، وقد ثبت في الصحيح، أن الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكل تلك المقدورات مخلوقة.

٨/٤١١ / وثبت في الصحيحين عن عبد الله بن مسعود قال: حدثنا رسول الله ﷺ - وهو الصادق المصدوق - : «أن خلق أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوماً نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث إليه الملك فيؤمر بأربع كلمات، فيقال: اكتب رزقه وأجله وعمله، وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح»^(١). فالرزق والأجل قدره كما قدر عمله، ومعلوم أن الرزق الذي يأكله مخلوق مع أنه مقدر. فكذلك عمله، وكذلك سعادته وشقاؤه، وسعادته وشقاؤه هي ثواب العمل وعقابه، وكل ذلك مقدر، كما أن الرزق مقدر، والمقدر مخلوق.

وأما قولهم: إن الأعمال هي الشرائع، والشرائع غير مخلوقة، فيقال لهم أيضاً: لفظ الشرع يراد به كلام الله الذي شرع به الدين، ويراد به الأعمال المشروعة، فإن هذه الألفاظ يراد بها المصدر، ويراد بها المفعول، كلفظ الخلق ونحوه.

فإن قلتم: إن أعمال العباد هي الشرع الذي هو كلام الله، فهذا باطل ظاهر البطلان. وإن أردتم أن الأعمال هي المشروعة بأمر الله بها فهذا حق، لكن أمر الله غير مخلوق، وأما المأمور به المكون بأمر الله أو الممثل بأمر الله، فإنه مخلوق، كما أن العبد المأمور بمخلوق.

٨/٤١٢ / ولفظ الأمر يراد به المصدر، والمفعول، فالمفعول مخلوق، كما قال: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾ [النحل: ١]، وقال: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدْرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨]. فهنا المراد به المأمور به، ليس المراد به أمره الذي هو كلامه، وهذه الآية التي احتج بها هؤلاء تضمنت الشرع، وهو الأمر والقدر، وقد ضل في هذا الموضع فريقان:

الجهمية الذين يقولون: كلام الله مخلوق، ويحتجون بقوله: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدْرًا مَّقْدُورًا﴾، ويقولون: ما كان مقدوراً فهو مخلوق. وهؤلاء الحلولية الضالون، الذين يجعلون فعل العباد قديماً بأنه أمر الله وقدره، وأمره وقدره، غير مخلوق.

ومثار الشبهة أن اسم القدر، والأمر، والشرع، يراد به المصدر ويراد به المفعول ففي

(١) البخاري في بدء الخلق (٣٢٠٨) ومسلم في القدر (٢٦٤٣ / ١).

قوله : ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدْرًا مَقْدُورًا﴾ [الأحزاب : ٣٨] ، المراد به المأمور به المقدور ، وهذا مخلوق ، وأما في قوله : ﴿ذَلِكَ أَمْرُ اللَّهِ أَنْزَلَهُ إِلَيْكُمْ﴾ [الطلاق : ٥] ، فأمره كلامه إذ لم ينزل إلينا الأفعال التي أمرنا بها وإنما أنزل القرآن ، وهذا كقوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء : ٥٨] ، فهذا الأمر هو كلامه .

فإذا احتج الجهمي الذي يؤول أمره إلى أن يجعله حالاً في المخلوقات بقوله : ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدْرًا مَقْدُورًا﴾ قيل له : المراد به المأمور به ، كما في قوله : ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل : ١] ، وكما يقال عن الحوادث التي يحدثها الله : هذا أمر عظيم ، وإذا احتج الحلولي الذي يجعل صفات الرب تقارن ذاته ، وتعل في / المخلوقات بقوله : ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدْرًا مَقْدُورًا﴾ ، وقال الأفعال قدره وأمره ، وأمره غير مخلوق ، وقدره غير مخلوق ، قيل له : أمره وقدره الذي هو صفته كمشيئته وكلامه غير مخلوق ، فأما أمره الذي هو قدر مقدور فمخلوق ، فالمقدور مخلوق ، والمأمور به مخلوق ، وإن سمياً أمراً وقدرًا .

٨/٤١٣

ثم يقال لهؤلاء الضالين : هب أن المأمور به يسمى أمراً وشرعاً ، فالمنهي عنه ليس هو مأموراً به ولا مشروعاً ، وإنما هو مخالفة للأمر والشرع ، وهو منهي عنه ، فكيف سميت الكفر، والفسوق، والعصيان شرائع ، وليست من الشرائع؟! ولكن هي مما نهت عنه الشريعة ، ولما قال سبحانه : ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا﴾ [الجاثية : ١٨] ، هل دخل في هذه الشريعة الكفر، والفسوق، والعصيان؟! وهل أمر الرسول باتباع ذلك وباجتنابه واتقائه؟! .

وأما قول السائل : ما الحجة على من يقول : إن أفعال العباد من الحركات ، وغيرها من القدر الذي قدر قبل خلق السموات والأرض ؟ فيقال له : من قال هذا القول فقد أحسن وأصاب وليس عليه حجة ، بل هذا الكلام حجة على نقيض مطلوبه ، فإن لفظ رسول الله ﷺ الذي رواه مسلم في صحيحه ، عن عبد الله بن عمرو عنه ﷺ قال : « إن الله قدر مقادير الخلائق ، قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة »^(١) فقد أعمالهم وأرزاقهم وصورهم وألوانهم ، وكل ذلك مخلوق ، فدل ذلك على أن الأعمال من المقدورات المخلوقة ، وهل يقول عاقل : إن عمل العبد كان موجوداً / قبل وجوده ، وعمل العبد حركته التي نشأت عنه ، فكيف يكون ذلك موجوداً قبله .

٨/٤١٤

ومن فسر كلامه وقال : إنا لم نرد الحركة ، ولكن أردنا ثوابها ، فيقال له : كل ما سوى الله فهو مخلوق ، وكلامه وصفاته ليست خارجة عن مسماء ، بل كلامه داخل في

(١) مسلم في القدر (٢٦٥٣ / ١٦) .

مسمى اسمه، ولو قال قائل: ما سوى الله وصفاته فهو مخلوق، ليزيل هذه الشبهة، كان قد قصد معنى صحيحاً، وكذلك إذ قال - كما قال من قال من السلف -: الله الخالق وما سواه مخلوق، إلا القرآن، فإنه كلام الله منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، فهؤلاء استثنوا القرآن لثلاث يتوهم المستمع أن القرآن المنزل مخلوق.

فإن الجهمية كانوا يقولون للناس: القرآن هو الله أو غير الله، فيجيبهم من لا يفهم مقصودهم بأنه غير الله، فيقولون: كل ما سوى الله مخلوق، فقال من قال من السلف هذه العبارة؛ لثلاث يظن من لم يعرف مقاصد الجهمية أن القرآن مخلوق؛ لظنه أن ذلك يدخل في عموم قوله: وما سوى الله مخلوق، فقالوا: إن ذلك لا يدخل في عموم قوله: وما سوى الله مخلوق، فقالوا: إلا القرآن فإنه ليس بمخلوق، وإن أدخله من أدخله في قول القائل وما سوى الله مخلوق، فلما كان لفظ الغير والسوي فيهما اشتراك، فصفا الشيء تدخل تارة في لفظ الغير والسوي، وتارة لا تدخل، والمخاطب ممن يفهم دخول القرآن في لفظ السوي، استثناه السلف.

٨/٤١٥ / فاما أفعال العباد، فلم يستثناها أحد من عموم المخلوقات، إلا القدرية الذين يقولون: إن الله لم يخلقها - من المعتزلة ونحوهم.

لكن هؤلاء يقولون: إنها محدثة كائنة بعد أن لم تكن، إلا هؤلاء الحلولية، وما علمت أحداً من المتقدمين قال: إن أفعال العباد من الخير أو الشر قديمة، لا من أهل السنة ولا من أهل البدعة إلا عن بعض متأخري المصريين، وبلغني نحو ذلك عن بعض متأخري الأعاجم ورأيت بعض شيوخ هؤلاء من الشاميين توقفوا عنها، فقالوا: نقول: هي مقضية مقدرة، ولا نقول: مخلوقة ولا غير مخلوقة، وبعض الناس فرق بأن أفعال الخير من الإيمان، وكلام السلف في الإيمان مذكور في غير هذا الموضع.

وهذه الأقوال الثلاثة، بقدماها أو قدم أفعال الخير، والتوقف في ذلك أقوال فاسدة باطلة لم يقلها أحد من الأئمة المشهورين، ولا يقولها من يتصور ما يقول، وإنما أوقع هؤلاء فيها ما ظنوه في مسألة اللفظ بالقرآن، ومسألة التلاوة والتلو، ومسألة الإيمان. وقد أوضحنا مذاهب الناس في مسألة القرآن، وبيننا القول الحق والوسط الذي كان عليه السلف، والأئمة الموافق للمنتقول والمعقول، وبيننا انحراف المنحرفين من المثبتة والنفاة في غير هذا الموضع.

٨/٤١٦ / وقد آل الأمر بطائفة ممن يجعلون بعض صفات العبد قديماً، إلى أن جعلوا الروح التي فيه قديمة، وقالوا: بقدّم النور القائم بالشمس والقمر، ونحو ذلك من المقالات، التي بينا فسادها ومخالفتها للسلف والأئمة في غير هذا الموضع.

وهؤلاء يشتركون في القول بحلول بعض صفات الخالق في المخلوق، وأما الجهمية الذين هم شر من هؤلاء ، فيؤول الأمر بهم إلى أن يجعلوا الخالق نفسه يحل في المخلوقات كلها، أو يجعلونه عين وجود المخلوقات، وكان قد اجتمع شيخ هؤلاء الحلولية الجهمية بشيوخ أولئك الحلولية الصفاتية.

وبسبب هذه البدع وأمثالها، وغيرها من مخالفة الشريعة جرى ما جرى من المصائب على الأئمة.

والإمام أحمد وغيره من الأئمة أنكروا القول بالحلول وشبهوا هؤلاء بالنصارى، وقال - فيما كتبه من الرد على الزنادقة والجهمية قال -: فكان مما بلغنا من أمر الجهم عدو الله ، أنه كان من أهل خراسان من أهل الترمذ، وكان له خصومات وكلام، وكان أكثر كلامه في الله، فلقي أناساً من المشركين يقال لهم: السمنية، فعرفوا الجهم ، فقالوا له : نكلمك فإن ظهرت حجتنا عليك دخلت في ديننا، وإن ظهرت حجتك علينا دخلنا في دينك، فكان مما كلموا به الجهم أن قالوا: ألسنت تزعم أن لك إلهاً؟ قال الجهم/ نعم، فقالوا له : فهل رأيت إلهك؟ قال: لا. قالوا: فهل سمعت كلامه ؟ قال : لا. قالوا: فشمت له رائحة ؟ قال: لا. قالوا: فوجدت له حساً؟ قال: لا. قالوا: فوجدت له مجساً؟ قال: لا. قالوا: فما يدريك أنه إله؟ قال: فتحير الجهم فلم يدر من يعبد أربعين يوماً، ثم إنه استدرك حجة ، مثل حجة زنادقة النصارى، وذلك أن زنادقة النصارى يزعمون أن الروح الذي في عيسى ابن مريم هو روح الله من ذات الله، فإذا أراد أن يحدث أمراً دخل في بعض خلقه، فتكلم على لسان خلقه فيأمر بما شاء، وينهي عما يشاء ، وهو روح غائب عن الأبصار.

فاستدرك الجهم حجة، فقال للسمني: ألسنت تزعم أن فيك روحاً؟ قال: نعم. قال: فهل رأيت روحك؟ قال: لا. قال: فهل سمعت كلامه؟ قال: لا. قال: فوجدت له حساً أو مجساً ؟ قال: لا. قال: فكذلك الله لا ترى له وجهاً ولا تسمع له صوتاً ، ولا تشم له رائحة ، وهو غائب عن الأبصار، ولا يكون في مكان دون مكان، وتكلم في الرد عليهم إلى أن قال:

- ثم إن الجهم ادعى أمراً آخر فقال: إنا وجدنا آية من كتاب الله تدل على القرآن أنه مخلوق، فقلنا : أي آية؟ فقال: قول الله : ﴿ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ ﴾ [النساء: ١٧١]، وعيسى مخلوق . فقلنا : إن الله منعه الفهم في القرآن، عيسى تجري عليه ألفاظ ، لا تجري على القرآن؛ لأنه/ يسميه مولوداً وطفلاً وصبيّاً، وغلاماً يأكل ويشرب وهو مخاطب بالأمر والنهي يجري عليه الوعد والوعيد. ثم هو من ذرية نوح، ومن ذرية إبراهيم، ولا يحل لنا أن نقول في القرآن ما نقول في عيسى ، هل سمعتم الله يقول في القرآن ما قال في عيسى؟! .

ولكن المعنى في قول الله جل ثناؤه : ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١] ، فالكلمة التي ألقاها إلى مريم حين قال له : كن فكان عيسى بكن وليس عيسى هو الكن ، ولكن كان بكن ، فالكن من الله قول ، وليس الكن من الله مخلوقاً .

وكذب النصارى والجهمية على الله في أمر عيسى ، وذلك أن الجهمية قالوا : عيسى روح الله ، وكلمته ، إلا أن الكلمة مخلوقة . وقالت النصارى : عيسى روح الله من ذات الله ، وكلمة الله من ذات الله . كما يقال : إن هذه الخرقه من هذا الثوب . وقلنا نحن : إن عيسى بالكلمة كان . وليس عيسى هو الكلمة . وأما قول الله وروح منه . يقول : من أمره كان الروح فيه ، كقوله : ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجن: ١٣] . يقول : من أمره ، و تفسير روح الله إنما معناها أنها روح بكلمة الله خلقها الله ، كما يقال : عبد الله وسماء الله .

وبين أحمد أن كلام الآدميين مخلوق ، فضلاً عن أعمالهم فقال :

٨/٤١٩ / بيان ما أنكرت الجهمية من أن يكون الله كلم موسى ، فقلنا : لم أنكرتم ذلك ؟ قالوا : إن الله لم يتكلم ولا يتكلم ، إنما كون شيئاً فغير عن الله وخلق صوتاً فأسمع ، وزعموا أن الكلام لا يكون إلا من جوف ولسان وشفقتين . فقلنا : فهل يجوز لمكون غير الله ، أن يقول : يا موسى ، أنا ربك أو يقول : ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤] ، فمن زعم أن ذلك غير الله ، فقد ادعى الربوبية ، ولو كان كما زعم الجهمي أن الله كون شيئاً كان يقول ذلك المكون : يا موسى إن الله رب العالمين ، لا يجوز له أن يقول : ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠] ، وقد قال الله تعالى : ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] ، وقال : ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣] ، وقال : ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلَامِي﴾ [الأعراف: ١٤٤] ، فهذا منصوص القرآن .

فأما ما قالوا : إن الله لا يتكلم ، ولا يكلم ، فكيف يصنعون بحديث الأعمش عن خيثمة عن عدي بن حاتم الطائي قال : قال رسول الله ﷺ : «ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان»^(١) . وبسط الكلام عليهم إلى أن قال :

قد أعظمتم على الله الفرية حين زعمتم أنه لا يتكلم ، فشبهتموه بالأصنام التي تعبد من دون الله ؛ لأن الأصنام لا تتكلم ولا تتحرك ، ولا تزول من مكان إلى مكان ، فلما

(١) البخارى فى التوحيد (٧٤٤٣) ومسلم فى الزكاة (١٠١٦ / ٦٧) .

ظهرت عليه الحجة قال: إن الله قد يتكلم، ولكن كلامه مخلوق، قلنا: وكذلك بنو آدم كلامهم مخلوق، فقد شبهتهم الله بخلقه، حين/ زعمتم أن كلامه مخلوق، ففي مذهبكم قد كان في وقت من الأوقات لا يتكلم حتى خلق التكلم، فقد جمعتم بين كفر وتشبيه، فتعالى الله عن هذه الصفة. بل نقول: إن الله لم يزل متكلمًا إذا شاء، ولا نقول: إنه كان، ولا يتكلم حتى خلق، وذكر تمام كلامه.

فقد بين أن كلام الأدميين مخلوق خلقه الله، وذلك أبلغ من نصه على أن أفعال العباد مخلوقة، مع نصه على الأمرين.

وقال: إذا أردت أن تعلم أن الجهمي كاذب على الله، حين زعم أنه في كل مكان، ولا يكون في مكان دون مكان، فقل: أليس الله كان ولا شيء؟! فيقول: نعم، فقل له: حين خلق خلقه، خلقه في نفسه أو خارجًا عن نفسه، فإنه يصير إلى ثلاثة أقاويل: واحدة منها إن زعم أن الله خلق الخلق في نفسه، كفر حين زعم أن الجن والإنس والشياطين في نفسه. وإن قال: خلقهم خارجًا من نفسه ثم دخل فيهم كان هذا أيضًا كفرًا حين زعم أنه دخل في مكان وحش قدر ردىء. وإن قال: خلقهم خارجًا من نفسه ثم لم يدخل فيهم رجع عن قوله أجمع، وهو قول أهل السنة.

فقد بين أحمد أن كلام الأدميين مخلوق، ونص في غير موضع على أن أفعالهم مخلوقة، والنص على كلامهم أبلغ، فإن الشبه فيه أظهر. فمن قال: إن/ كلام الأدميين، أو أفعالهم قديمة، فهو مبتدع مخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها.

فصل

وأما الاستثناء في الماضي المعلوم المتيقن، مثل قوله: هذه شجرة إن شاء الله، أو هذا إنسان إن شاء الله، أو السماء فوقنا إن شاء الله، أو لا إله إلا الله إن شاء الله، أو محمد رسول الله إن شاء الله، أو الامتناع من أن يقول: محمد رسول الله قطعًا، وأن يقول: هذه شجرة قطعًا. فهذه بدعة مخالفة للعقل والدين.

ولم يبلغنا عن أحد من أهل الإسلام إلا عن طائفة من المتسبين إلى الشيخ أبي عمرو ابن مرزوق (١) ولم يكن الشيخ يقول بذلك ولا عقلاء أصحابه. ولكن حدثني بعض

(١) هو أبو عمرو عثمان بن مرزوق بن حميد بن سلامة القرشي فقيه حنبلي زاهد، سكن مصر وتوفي بها عن نيف وسبعين عامًا، له كتاب: «صفوة الصفوة» اختصر به «حلية الأولياء» وهو غير «صفة الصفوة» لابن الجوزي، توفي سنة ٥٦٤ هـ. [الأعلام ٤/ ٢١٤].